ارتـــدادات الآثار الاقتصادية بسبب الأزمة الإقليمية على الأسر والأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في العراق

IOM UN MIGRATION

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by: KFW

Foreign, Commonwealth & Development Office

ان الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة الدولية للهجرة. ولا تُشير التسميات المستخدمة وعرض المواد في هذا المنشور إلى أي رأي من جانب المنظمة الدولية للهجرة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو سلطاتها، أو بشأن حدودها.

تلتزم المنظمة الدولية للهجرة بمبدأ أن الهجرة الإنسانية والمنظمة تُفيد المهاجرين والمجتمع. وبصفتها منظمة حكومية دولية، تعمل المنظمة مع شركائها في المجتمع الدولي من أجل: المساعدة في مواجهة التحديات التشغيلية للهجرة؛ وتعزيز فهم قضايا الهجرة؛ وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة؛ ودعم كرامة المهاجرين ورفاههم.

الناشر: المنظمة الدولية للهجرة

١٧ طريق موريلون

ص.ب. ١٧

١٢١١ جنيف ١٩

سويسرا

هاتف: ٩١١١ ٧١٧ ٢٢ ٤١+

فاكس: ٦١٥٠ ٧٩٨ ٢٢ ٤١+

البريد إلكتروني: hq@iom.int

الموقع إلكتروني: www.iom.int

صدر هذا المنشور دون تحرير رسمي من قبل المنظمة الدولية للهجرة.

صدر هذا المنشور دون موافقة وحدة منشورات المنظمة الدولية للهجرة (PUB) على الالتزام بمعايير العلامة التجارية للمنظمة الدولية للهجرة ومعايير أسلوبها.

صورة الغلاف: © المنظمة الدولية للهجرة - العراق ٢٠٢٤ / أنجيلا ويلز

الاقتباس المطلوب: المنظمة الدولية للهجرة (٢٠٢٦).

الآثار الاقتصادية للأزمة الإقليمية على الأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في العراق.

المنظمة الدولية للهجرة، العراق.

© IOM 2026

بعض الحقوق محفوظة. يُتاح هذا العمل بموجب ترخيص المشاع الإبداعي – النَّسب، الاستخدام غير التجاري، وعدم إجراء مشتقات ٣,٠ للمنظمات الحكومية الدولية (CC BY NC ND 3.0 IGO).

للاطلاع على مزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى حقوق الطبع والنشر وشروط الاستخدام.
لا ينبغي استخدام هذا المنشور أو نشره أو إعادة توزيعه لأغراض مخصصة في المقام الأول أو موجهة نحو تحقيق ميزة تجارية أو تعويض نقدي، باستثناء الأغراض التعليمية، على سبيل المثال. لإدراجها في الكتب المدرسية.

الأذونات:
يجب تقديم طلبات الاستخدام التجاري أو الحصول على حقوق وتراخيص إضافية إلى البريد الإلكتروني publications@iom.int t

* https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/igo/legalcode

نُبـــذَة عامـــة

إن عدم الاستقرار الذي عصف بمنطقة الشرق الأوسط مؤخراً قَـد أحـدَث انعكاسات اقتصادية واضحة المعالم في عموم العراق، حيث أدت تلك الانعكاسات الواضحة الى عرقلة صادرات النفط، وارتفاع أسعار السوق، وازدياد انقطاع التيار الكهربائي. كما إن هذه الضغوط واضحة في جميع محافظات العراق الثمانية عشر. فـمن هنا تبرز الحاجة الضرورية إلى دلائل آنية من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرارات للاستجابة الطارئة.

إن هذا التقييم السريع يهدف إلى استخلاص الدلائل حول الأثر الاقتصادي للأزمة على الأسر والأعمال التجارية في جميع أنحاء العراق، وذلك استناداً إلى البيانات التي تم جمعها في الفترة بين شهري نيسان وأيار للعام ٢٠٢٦. كما ويهدف التقييم بشكل خاص إلى رصد الأثر الاقتصادي المباشر على الأسر من خلال استبيان وجهات نظر مصادر التقييم الرئيسية ومؤسسات الأعمال الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة من مختلف القطاعات، وبغض النظر عن حجم الأعمال أو الجنس أو غير ذلك من العوامل الأخرى. حيث تم اجراء مقابلات بناءة مع ٩٣ مصدر معلومة رئيسي و٢٧٧ من مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ضمن ال ١٨ محافظة في العراق. حيث توضح الخريطة ١ والخريطة ٢ تفاصيل عن أماكن الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وكذلك أماكن مصادر المعلومات الرئيسيين الذين تم اجراء المقابلات معهم.

كما يسلط المقتطف الأول من هذا التقرير الضوء على المستوجدات الرئيسية من هذه الدراسة كلها. أما الجزء الثاني فيستعـرض مستوجدات تفصيلية مستوحاة اجتماعيا من المستجيبين الرئيسيين، يلي ذلك نتائج الاستطلاعات التي أُجريت مع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. ويقدم القسم الأخير من التقرير مزيدًا من المعلومات حول المنهجية وأسئلة البحث وعملية أخذ العينات.

الآثار الرئيسية على مستوى المجتمع المحلي [١] (من شهر شباط إلى نيسان وأيار ٢٠٢٦)

- أفادت ٧٦,٣٪ من المجتمعات بعدم وجود أي آثار مادية مباشرة، كما أن جميع المتاجر تقريبًا (٩٧,٩٪) لا تنقطع عن العمل.
- تعد الاضطرابات في سلسلة التوريد منتشرة (٩٠,٣٪)، حيث تشكل القيود الحدودية والتجارية وتكاليف النقل الأسباب الرئيسية لهذا الوضع.
- ارتفعت أسعار السلع الأساسية ارتفاعًا كبيرًا في معظم السلع الرئيسية. فقد ارتفع سعر الطماطم بنسبة ١٥١,٠٪، وارتفع سعر أسطوانات غاز المسال بنسبة ١٠٠,٥٪.
- انخفض المعدل اليومي للأجور بنسبة ٨,٤٪.
- أثرت اضطرابات سوق العمل على ما يقرب من ٧٠,٠٪ من المجتمعات، حيث لوحظ ذلك بوضوح في انخفاض الرواتب (٦٨,٨٪)، وخسارة الوظائف أو انخفاض الأعمال التجارية (٦١,٣٪)، وتقليص ساعات العمل (٥٣,٨٪).
- بقيت الحوالات المالية مستقرة إلى بنسبة كبيرة، على الرغم من أن ١١,٨٪ من المجتمعات ذكرت أن الحوالات المالية قد انخفضت.
- أما بخصوص الكهرباء فقد شملت الانقطاعات ٩١,٤٪ في جميع المناطق. حيث تعتمد هذه المناطق بشكل كبير على المولدات الكهربائية والألواح الشمسية كمصدر احتياطي للطاقة.
- كما كانت انقطاعات الخدمة أكثر تضرراً للمدارس (١٧,٢٪)، يليها الإنترنت والاتصالات (١٤,٠٪)، ثم المصارف (١٢,٩٪)، حيث كان التوقف المفروض من قبل الحكومة السبب الرئيسي في ذلك.
- يتفشى اعتماد استراتيجيات التكيف، حيث يُعد الشراء بالدين وتأجيل الشراء أكثر الاستجابات الواردة.

١ - لأغراض هذا التقييم، يُقصد بالمجتمع أي حي حضري أو قرية.

أبــرز التأثيرات على الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر

- ٣٢,٥٪ من الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي جرى استطلاعها قامت بتخفيض أنشطتها منذ بداية الأزمة، في حين أغلقت ٦,٩ ٪ منها أبوابها مؤقتاً.
- أفاد ٩٥,٠٪ من أصحاب الاعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بأن أسعار سلعهم الرئيسية المخزونة ارتفعت منذ بداية الأزمة، بمعدل متوسط بلغ +٤٠,٨٪.
- تشهد أكثر من أربعة من كل خمسة اعمال (٨٤,٨٪) تزايد حالات انقطاع التيار الكهربائي عن الخط الكهربائي الرئيسي.
- أفادت ٨٤,٥٪ من الاعمال بانخفاض في إيراداتها الشهرية مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بمعدل انخفاض ٣٦,٢٪.
- نَفَّـذ نحــو نصف الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر (٤٨,٠٪) إجراءات أثرت سلبًا على سبل عيش موظفيها، بما في ذلك خفض الرواتب وساعات العمل وتأخير دفع الرواتب.
- تطبق ٨٤,٩٪ من الاعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر استراتيجيات غير متينة للتكيف، بما في ذلك استغلال مدخرات الأعمال، وتأخير سداد مستحقات مورديها، واستخدام مدخرات الأسرة، واقتراض الأموال من الأصدقاء والعائلة. ولم يقم سوى أقل من ١,٠٪ منها باقتراض الأموال بشكل رسمي من البنوك.
- تميل صاحبات الاعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر إلى استخدام مدخرات أسرهن لدعم أعمالهن خلال الأزمة (٤٢,٧٪) أكثر بكثير من أصحاب الاعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر من الرجال (٢٨,٢٪).
- وفقاً لتقديرات أكثر من نصف الاعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي شملها الاستطلاع في محافظات بغداد وديالى والمثنى، فإن هذه المصالح لن تتمكن من الاستمرار لأكثر من ستة أشهر في حال استمرار الأوضاع الحالية.

الخلاصــة

أظهر التقييم أن التأثير الاقتصادي للأزمة الإقليمية يظهر في جميع محافظات العراق، حتى في المحافظات التي لم تتعرض لأضرار مادية مباشرة ناجمة عن عمليات القتال. أظهرت النتائج على مستوى المجتمعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر أنها تعزز بعضها بعضاً، مما يعكس نمطاً ثابتاً من الإجهاد الاقتصادي. فالتراجع المقدر في الأجور واضطرابات سوق العمل التي أشار إليها مصادر الاستجابة الرئيسية تنعكس بشكل مباشر على خسائر الإيرادات التي أبلغت عنها الشركات، في حين أن اضطرابات سوق التوريد وارتفاع الأسعار التي يشعر بها السكان على مستوى المجتمعات تزيد من ضغوط التكاليف التي تواجهها الاعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. كما أن أزمة الطاقة لها تأثير متداخل على كلا الجانبين. فالتعطل الذي تشهده شبكات الكهرباء على مستوى المجتمعات يؤدي بشكل مباشر إلى ارتفاع تكاليف التشغيل لهذه للشركات، في حين تضطر الأسر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على حد سواء للبحث عن حلول للتعامل مع هذه الأزمة.

في جميع المجتمعات البالغ عددها ٩٣ مجتمعاً التي شملها الاستطلاع من خلال المصادر الرئيسية، تسببت الأزمة في صدمة اقتصادية أثرت على سبل عيش الأسر ورفاهيتهــا. لا تزال الأضرار المادية التي لحقت بالأسواق والبنية التحتية والمناطق السكنية محدودة (أفادت ٧٦,٣٪ من المجتمعات بعدم تعرضها لأي تأثير مباشر)، ومع ذلك تعاني سلاسل التوريد من اضطرابات في ٩٠,٣٪ من المجتمعات. كما وتشهد أسعار معظم السلع الغذائية والمنزلية الارتفاع. انخفضت الأجور اليومية بمعدل ٨,٤٪ في المتوسط، وشملت الآثار على التوظيف ٤٨,٤٪ من المجتمعات المحلية. أفاد أكثر من ثلاثة أرباع المجتمعات بانخفاض الرواتب، فيما أبلغ حوالي ثلثيها عن فقدان الوظائف أو تقلص الأنشطة التجارية. وأُبلغ عن انقطاعات في الخدمات، ولا سيما انقطاع التيار الكهربائي (٩١,٤٪)، وتراجع الوصول الي المدارس (١٧,٢٪). ونتيجة لذلك، اضطر ٩١,٤٪ من المجتمعات إلى اللجوء إلى استراتيجيات للتكيف مع هذا الوضـع، كان أبرزها الشراء بالدين (٩٦,٨٪) وتأجيل المشتريات (٩٣,٦٪).

تواجه الاعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر صعوبات بسبب ارتفاع أسعار المخزون/البضاعة وزيادة أسعار الطاقة وانخفاض في الطلب، وهو ما يعزى في الغالب إلى تراجع القوة الشرائية للمستهلكين. وقد شهد حوالي ٨٥,٤٪ انخفاضاً في الإيرادات مقارنة بالعام الماضي، بمتوسط انخفاض بلغت نسبته ٣٦,٢٪. وكنتيجة لذلك، تلجأ معظم الاعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر إلى استراتيجيات مواجهة تؤثر سلبًا على استدامة أعمالها (مثل استغلال مدخرات الشركة)، وعلى موظفيها (تقليص عدد الموظفين وتخفيض الرواتب)، وعلى أسرهم (استغلال مدخرات الأسرة)، فضلاً عن المجتمع ككل (تأخير سداد مستحقات الموردين والاقتراض من الأصدقاء والعائلة). يشير أكثر من ربع الشركات إلى أنها لن تتمكن من مواصلة عملها لأكثر من ستة أشهر في ظل الأوضاع الحالية، وتتمثل الاحتياجات الرئيسية التي أشارت إليها الشركات في الحصول على منح نقدية (٩٥,٨٪)، والدعم في مجال الطاقة (٣٠,٩٪)، والدعم للحصول على تسهيلات ائتمانية أو قروض (٢٤,٢٪).

النتائج المتعلقة بالمجتمع

© المنظمة الدولية للهجرة في العراق / انجيلا وليز

الأمن والتنقل ونشاط السوق

ذكــر غالبية المشاركين في الاستطلاع (٧٦,٣٪) عدم وقوع أضرار مادية مباشرة في مجتمعاتهم جرّاء الأزمة الإقليمية. ومن بين الذين أدلوا بإجابات، كانت أكثر الحالات التي تم الإبلاغ عنها هي الأضرار التي لحقت بالأسواق أو المناطق التجارية، والبنية التحتية للكهرباء أو المياه (٩,٧٪ لكل منها)، ثم هجمات الطائرات المسيرة أو الغارات الجوية (٣,٢٪)، والأضرار التي لحقت بالمناطق السكنية (٢,٢٪).

وأبلغ عدد قليل عن أضرار لحقت بحقول النفط أو آثار أخرى (١,١٪ لكل منها). كما ذكرت جميع المجتمعات تقريبًا (٩٧,٩٪) أن المحلات التجارية لا تزال مفتوحة، حيث تستمر جميعها أو معظمها بعملها. وقد طرأت تغيرات طفيفة على حركة التنقل، حيث أفادت حوالي ١٨,٠٪ من المجتمعات بانخفاض في حركة التنقل خارج المنزل، في حين أشارت ٢,٢٪ منها إلى انخفاض كبير في هذه الحركة.

في ٨,٦٪ من المجتمعات، يقتصر الذهاب إلى الخارج حالياً على أفراد معينين من الأسرة، في حين أفادت نسبة ضئيلة بتجنب أوقات معينة من اليوم (٥,٤٪) وزيادة الاعتماد على خدمات التوصيل (٢,١٪). ولم تشر سوى ١,١٪ من المجتمعات إلى زيادة عامة في الحركة.

اضطرابات سلاسل الإمداد

تنتشر اضطرابات سلاسل الإمداد على نطاق واسع، حيث أفادت ٩,٧٪ فقط من المجتمعات بعدم تعرضها لأي اضطراب. ويُعدّ الاضطراب الأكثر شيوعاً هو القيود المفروضة على عبور الحدود أو طرق التجارة، حيث أشارت ٧١,٠٪ من المجتمعات إلى هذا الشيء. ارتفاع تكاليف النقل والخدمات اللوجستية تم أفادته من ٦٢,٤٪ من المجتمعات. علاوة على ذلك، أفادت ٣٧,٦٪ من المجتمعات بانخفاض معدل وصول شاحنات التوصيل، وأفادت ٢٨,٠٪ بأن الموردين أو تجار الجملة قاموا بخفض شحناتهم، وأفادت ٢٥,٨٪ بأن المتاجر المحلية خفضت مخزونها. كما أفاد عدد قليل (١,١٪) بحدوث اضطرابات أخرى، بما في ذلك ارتفاع الرسوم التعريفية. وتشمل هذه الاضطرابات جميع أنواع السلع الأساسية، حتى تلك الضرورية منها كالخضروات والوقود.

الشكل ١. اضطراب سلاسل الإمداد، النسبة المئوية للمجتمعات التي أبلغت عن كل نوع من أنواع الاضطراب

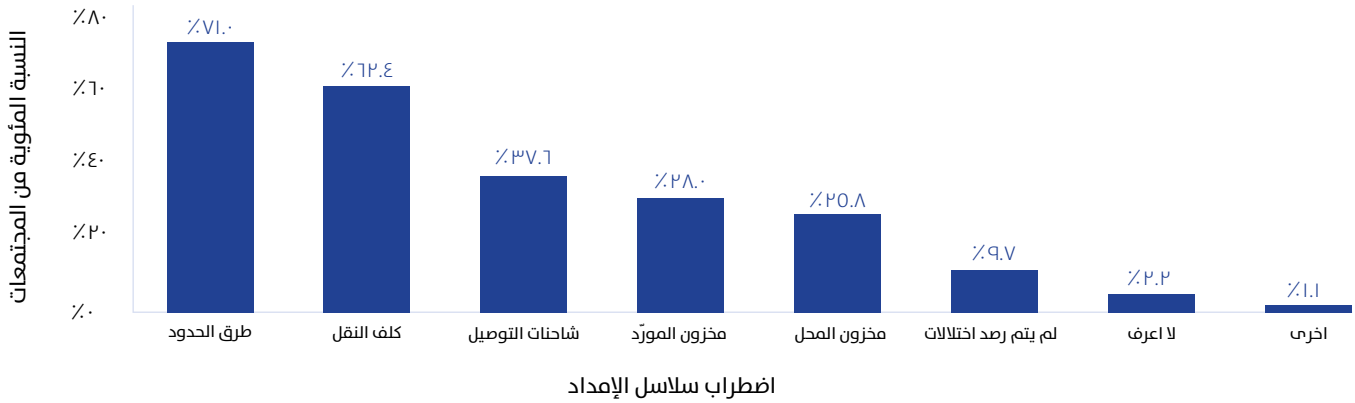

التغيرات في الأسعار حسب السلعة

قُورنت الأسعار التي أبلغ عنها المخبرون الرئيسيون بين شهر شباط ٢٠٢٦ والفترة الحالية (نيسان - أيار ٢٠٢٦). لوحِــظ ارتفاع الأسعار واسع النطاق في المواد الغذائية الأساسية والخضروات والسلع المنزلية، في حين تظهر أسعار الوقود وبعض المواد الأساسية تفاوتات متباينة. أما أكثر السلع تأثراً فكانت الطماطم (لكل كيلوغرام)، حيث ارتفعت بنسبة ١٥١,٠٪، واسطوانات الغاز السائل (١٠ كجم)، التي ارتفعت بنسبة ١٠٠,٥٪. أما أقل السلع تأثراً فكان البنزين (لكل لتر) والديزل (لكل لتر)، الذين ارتفعا بنسبة ٢,٧٪ و٩,٦٪ على التوالي.

كان هناك توافق عام على أن الأعمال العدائية هي الدافع الرئيسي وراء تقلبات الأسعار. فقد اعتبر ما يقرب من نصف المجتمعات التي شملها الاستطلاع أن تقلبات الأسعار تعزى حصريًا إلى تفاقم الصراع في المنطقة (٤٨,٤٪)، في حين أشار ٤٦,٢٪ إلى أن هذه التقلبات ناتجة عن مزيج من الأعمال العدائية وعوامل أخرى، بما في ذلك الرسوم التعريفية على المنتجات المستوردة.

الشكل ٢. التغير في أسعار السلع: شباط ونيسان–أيار٢٠٢٦

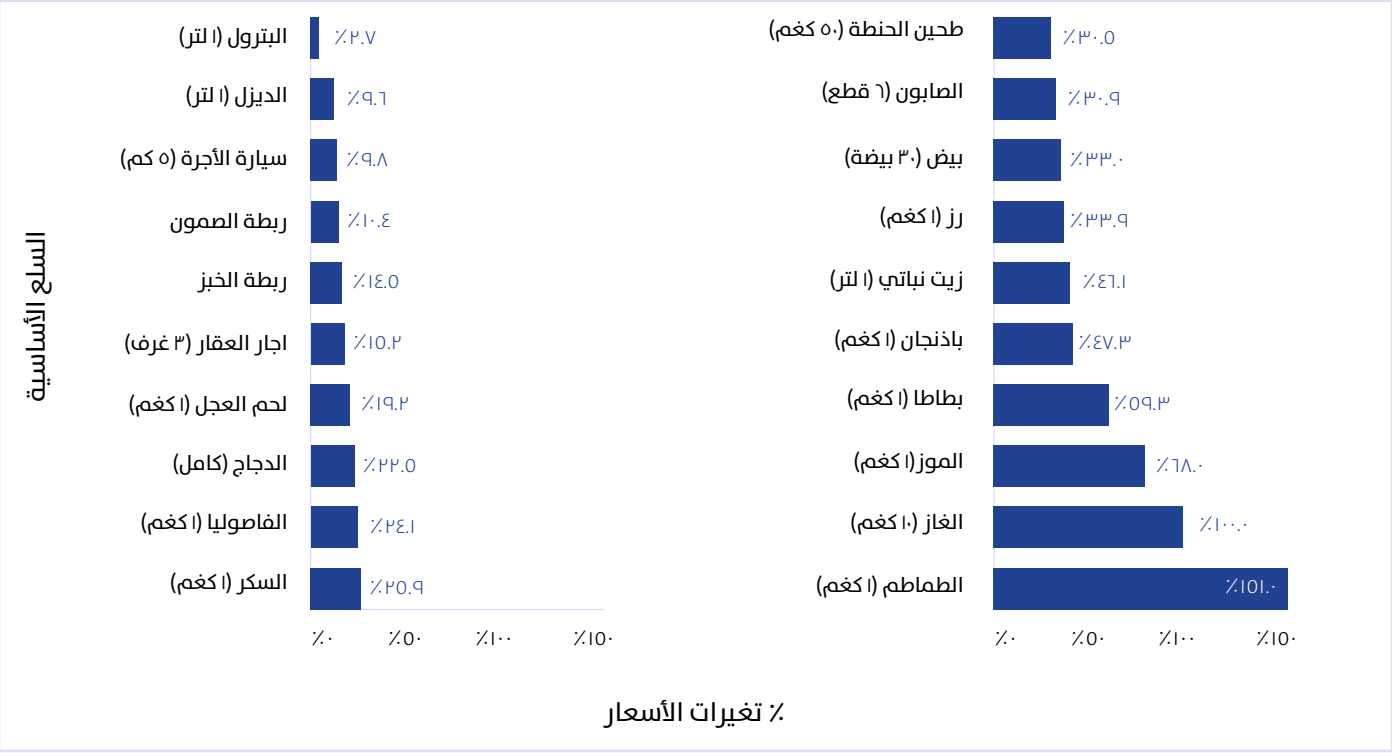

الطلب الاستهلاكي

وفقًا لأكثر من نصف المستجيبين الرئيسيين في المجتمعات (٥٤,٨٪) منهم، لاحظوا انخفاض في الطلب الاستهلاكي منذ شباط ٢٠٢٦، حيث وصف ٢٢,٦٪ منهم هذا الانخفاض بأنه كبير، بينما وصف ٣٢,٣٪ منهم بأنه انخفاض طفيف. كما أخبر ٣٢,٣٪ آخرون بعدم وجود أي تغيير يُذكر، بينما أفاد ١٢,٩٪ بزيادة طفيفة أو كبيرة في الطلب، تركزت هذه الزيادة في دهوك وصلاح الدين. وسُجل انخفاض الطلب بشكل أساسي في القادسية والمثنى والأنبار، بينما لم تشهد واسط وكربلاء أي تغيير.

ومن بين المجتمعات التي أبلغت عن حدوث أي تغير في الطلب، كان الدافع الرئيسي هو التغيرات في دخل الأسر أو قدرتها الشرائية (٧٩,٤٪)، تليها تقييدات السفر إلى الأسواق الكبرى (١٢,٧٪)، وزيادة استخدام خدمات التوصيل (٧,٩٪)، والتغيرات في عدد مرات خروج الناس من منازلهم (٧,٩٪). كما أشار ١٥,٩٪ إلى أسباب أخرى، منها الشراء الاحتياطي للكميات الكبيرة من المواد الغذائية خوفاً من إغلاق الحدود أو نقص في الإمدادات، بالإضافة إلى تقليل الإنفاق بسبب المخاوف من انخفاض الدخل.

التأثيرات على التوظيف

تعتبر اضطرابات سوق العمل منتشرة على نطاق واسع، ولكنها معتدلة في الغالب من حيث حجمها. ففي جميع المجتمعات البالغ عددها ٩٣ مجتمعاً، ذكر ٤٨,٤٪ منها أن التأثير شمل عدداً قليلاً من الأسر (١-٢٥٪)، و١٧,٢٪ أدلوا أن التأثير شمل بعض الأسر (أي ٢٦-٥٠٪)، وذكر ٤,٣٪ أن التأثير شمل معظم الأسر (يعني ٥١-٧٥٪)، في حين أفاد ٣٠,١٪ من المستجيبين بعدم وجود أي تأثير على العمال.

وكانت أكثر الاضطرابات التي تم تسجيلها في مجال العمل هي انخفاض الرواتب (٦٨,٨٪)، وفقدان الوظائف أو تقلص أنشطة الأعمال (٦١,٣٪)، وتخفيض ساعات العمل (٥٣,٨٪). بالإضافة إلى ذلك، أفادت ٤٧,٣٪ من المجتمعات بحدوث تحول ما نحو العمل البديل أو غير الرسمي، وأشارت ٢٦,٩٪ إلى أن العمال لم يتمكنوا من الوصول إلى أماكن عملهم، ولاحظت ٣٧,٦٪ حدوث بعض الهجرة الخارجية بحثاً عن فرص عمل، بينما أفادت ٢٢,٦٪ بوجود تحول نحو الأعمال التي يمكن القيام بها من المنزل.

الأجـــور اليوميـــــة

بالاستناد إلى تقديرات المستجيبين الرئيسيين فإن هناك انخفاض في متوسط الأجور اليومية من ٢٢,٩٤١,٢ ديناراً عراقياً في شهر شباط ٢٠٢٦ إلى ٢١,٠٢٣,٣ ديناراً عراقياً في الفترة بين نيسان وأيار ٢٠٢٦، وهو ما يمثل انخفاضاً متوسطاً بنسبة ٨,٤٪ على مستوى العراق. وشهدت ١٢ محافظة انخفاضاً في الأجور اليومية. وسُجل أكبر انخفاض في محافظة القادسية (-٢٣,١٪)، بينما سُجل أدنى انخفاض في محافظة المثنى (-٤,٠٪). وكانت محافظتي ذي قار و الانبار الوحيدتين اللتين سجلتا زيادة (+٢٠,٨٪ و+٥,٠٪ على التوالي). لم تسجل محافظات ديالى ودهوك وكركوك وميسان أي تغيير.

مؤشـــر القـــوة الشرائـــــية

في الفترة ما بين أشهُـر شباط ونيسان/أيار ٢٠٢٦، انخفضت القوة الشرائية الواقعية لعمال الأجر اليومي بشكل كبير في جميع أنحاء العراق. وعلى الصعيد المحلي، كان بإمكان العامل العادي شراء ٢٦,٠ ربطة خبز قياسية يوميا براتبه اليومي، بانخفاض عن ٣٢,١ ربطة في شباط (-١٩,٠٪).

الشكل٣. تغير القوة الشرائية على المستوى الوطني: أشهر نيسان-آيار مقارنة بشهر شباط ٢٠٢٦

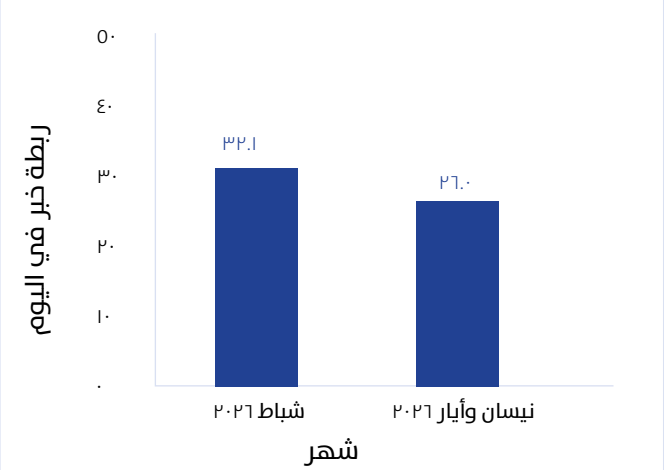

لقياس قوة الشراء، يشكل التحليل نسبة بين أجور العمال وسعر الخبز كمؤشر بديل للقوة الشرائية الفعلية. وعلى نحو محدد، يتم بالنسبة لكل مجتمع محلي قسمة الأجر اليومي المعلن (بالدينار العراقي) على السعر المحلي لربطة الخبز القياسية (المعرَّفة هنا بأنها ربطة من أربع أرغفة خبز) للحصول على رقم واحد: عدد الربطات التي يستطيع الفرد العامل أن يشتريها من راتبه اليومي. تعكس هذه النسبة في آن واحد تأثير تدهور الأجور وتضخم أسعار المواد الغذائية؛ فإذا انخفضت الأجور، تنخفض النسبة، وإذا ارتفعت أسعار الخبز، تنخفض النسبة أيضا. ولذلك فإن انخفاض هذه النسبة يعكس تدهور في القوة الشرائية الحقيقية بغض النظر عن العوامل التي تسببت في هذا التدهور. على الصعيد الوطني، ارتفع متوسط سعر رزمة الخبز بنسبة ١٤,٥٪، في حين انخفض متوسط الأجور اليومية بنسبة ٨,٤٪، مما أدى إلى تقلص القوة الشرائية من الجانبين. وتعد محافظة بابل هي المحافظة الوحيدة المستثناة من هذا المؤشر، حيث لم يتم الإبلاغ عن أي بيانات تتعلق بالأجور فيها.

شهدت القادسية (-٤٣,٦ ٪) واربيل (-٣٧,٧٪) انخفاضات حادة، في حين سُجلت أقل الانخفاضات في المثنى (-٣,٦٪) والنجف (-٤,٥٪). ولم تحدث أي تغييرات في كركوك ودهوك وميسان.

الشكل ٤. تغير القوة الشرائية حسب المحافظة حيث ربطات الخبز في متناول الجميع: مقارنة الأجور في نيسان - أيار مع شباط ٢٠٢٦

الحوالات المالية

حافظت حركات التحويلات المالية على استقرارها إلى مدى كبير، حيث أفادت ٤٦,٢٪ من المجتمعات بعدم حدوث أي تغيير، في حين أن ٢٥,٨٪ أشارت إلى أن التحويلات المالية ليست مألوفة في منطقتها. وأبلغت ١١,٨٪ من المجتمعات عن انخفاض في التحويلات، مما أثر على معظم الأسر أو بعضها، وتركزت هذه الحالات في البصرة والمثنى والنجف ونينوى وصلاح الدين وذي قار. وكانت حالات زيادة التحويلات نادرة، حيث أبلغت عنها ١,١٪ فقط من المجتمعات، وجميعها تقع في السليمانية.

إمكانية الوصول إلى الخدمات

شهدت المدارس أشد حالات انقطاع الخدمات، حيث أفادت ١٧,٢٪ من المجتمعات بتراجع مستوى الوصول إلى الخدمات أو انقطاعها تماماً، تليها خدمات الإنترنت والاتصالات (١٤,٠٪)، ثم البنوك (١٢,٩٪)، ثم إمدادات المياه (١١,٨٪). وبقي الوصول إلى المستشفيات دون تغيير في جميع المجتمعات التي شملها الاستطلاع. ومن بين الخدمات الأخرى التي تعرضت لانقطاعات، والتي أبلغ عنها ١٥,١٪ من المجتمعات، زيادة ساعات انقطاع الكهرباء وانخفاض الوصول إلى الوقود أو الغاز، المرتبطين بانقطاعات في عمليات حقول النفط.

وحيثما حدثت الانقطاعات، اعتُبر تعليق الخدمات من قبل الحكومة أو السلطات السبب الرئيسي، وفقاً لما أفاد به ٨١,٣٪ من المجتمعات التي عانت من انقطاع الدراسة و٨٣,٣٪ من تلك التي أبلغت عن مشاكل في الوصول إلى البنوك. وبالنسبة للإنترنت والاتصالات، تم الإبلاغ عن تعليق الخدمات من قبل السلطات كسبب رئيسي أيضاً (٦١,٥٪). ومع ذلك، كانت حالات انقطاع المياه أكثر تنوّعــاً: حيث عزاها ٢٧,٣٪ إلى تعليق الخدمات من قبل الجهات الحكومية المسؤولة، بينما أشار ٥٤,٦٪ إلى أسباب أخرى، بما في ذلك تلوث نهر دجلة.

الشكل ٥. انخفاض إمكانية الوصول إلى الخدمات حسب القطاع، والمجتمعات التي أفادت بأن الخدمات (قلما يمكن الوصول إليها) أو (لا يمكن الوصول إليها على الإطلاق)

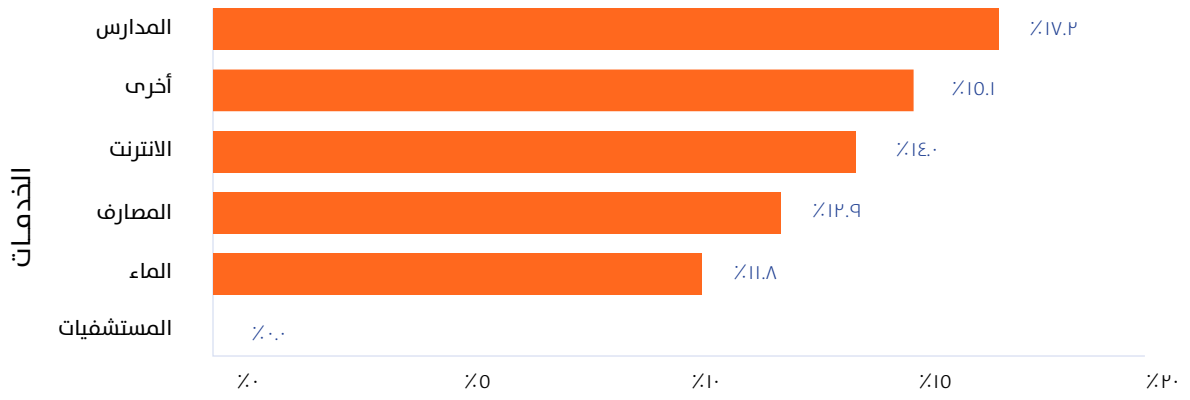

من المجتمعات التي أبلغت عن تناقص إمكانية قدرة الوصول الى الخدمات ٪

الكهرباء

تعرضت أغلب المجتمعات لزيادة في انقطاعات كهرباء الشبكة. ولم يُبلغ سوى ٨,٦٪ من المجتمعات عن عدم حدوث زيادة في انقطاعات التيار الكهربائي. ومن بين الـ ٩١,٤٪ المتضررة، أبلغ ٣٣,٣٪ من تلك المجتمعات المشمولة عن انقطاعات حادة تزيد عن ست ساعات إضافية في اليوم، وأبلغت ٣١,٢٪ عن زيادة في الانقطاعات تتراوح بين ساعتين وأربع ساعات إضافية، كذلك أبلغت ٢٠,٤٪ عن انقطاعات معتدلة تتراوح بين أربع وستة ساعات إضافية، فيما أبلغت ٦,٥ ٪ عن انقطاعات شبه كاملة.

شهدت محافظتي النجف ودهوك أعلى معدلات الانقطاعات الحادة (أفاد ١٠٠,٠٪ من المستجيبين الرئيسيين بأن مجتمعاتهم قد تأثرت)، تليهما محافظتي القادسية وذي قار (٨٠,٠٪)، ثم محافظات واسط وكربلاء والأنبار (٦٠,٠٪). وأبلغت البصرة وميسان ونينوى في الغالب عن زيادة في حالات انقطاع التيار (١٠٠,٠٪ و٨٠,٠٪ و٧٥,٠٪ على التوالي)، في حين سجلت السليمانية (٨٠,٠٪) وأربيل (٤٠,٠٪) أعلى نسب لانقطاع التيار حيث كانت بشكل شبه كامل.

المجتمعات تواجه الوضع من خلال مصادر طاقة احتياطية متعددة، وأكثرها شيوعًا هي المولدات المجتمعية، (بنسبة ٧٨,٥٪)، تليها المولدات الشخصية (٥٤,٨٪)، ثم الطاقة الشمسية (٤٠,٩٪). ولم يذكر سوى ١٢,٩٪ منهم عدم توفر أي مصدر طاقة بديل آخر.

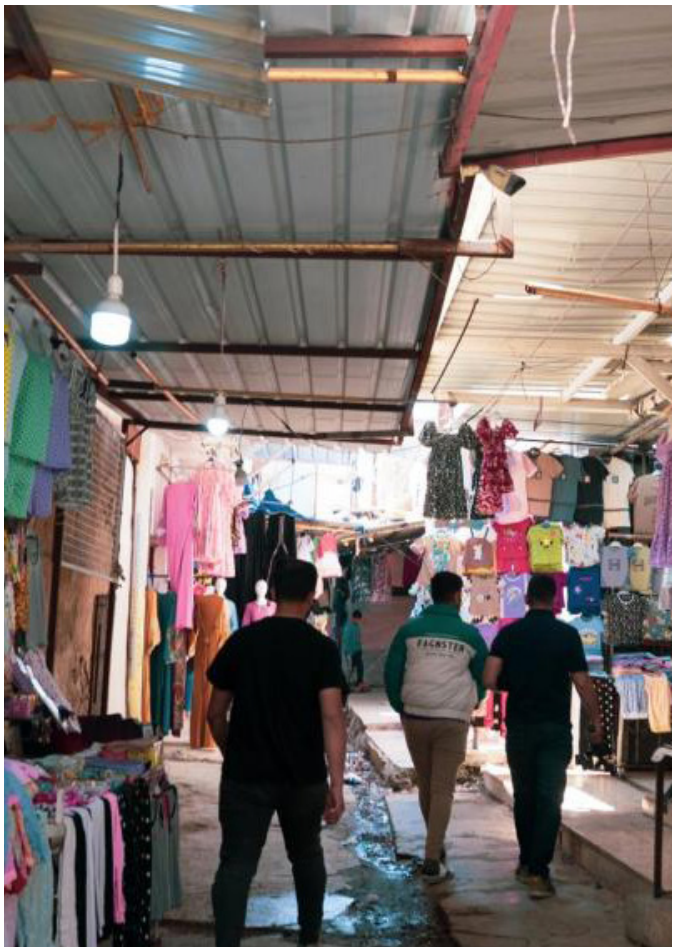

© المنظمة الدولية للهجرة في العراق /٢٠٢٥ لارا بشير

استراتيجيات التكيف

أفاد أكثر من تسعة من كل عشرة (٩١,٤٪) من المستجيبين الرئيسيين بأن الأسر في مجتمعاتهم مضطرة إلى استخدام أساليب أخرى للتأقلم مع الوضع. وعلى مستوى الأسر بشكل عام، أفادت ٤٥,٢٪ من المجتمعات أن عدداً قليلاً من الأسر (١-٢٥٪) تستخدم طريقة واحدة على الأقل لمواجهة الأزمة، وأفادت ٣٥,٥٪ أن بعض الأسر (٢٦-٥٠٪) تستخدمها، وأفادت ٩,٧٪ أن معظم الأسر (٥١-٧٥٪) تستخدمها. ولم تذكر سوى ٨,٦٪ من المجتمعات عدم استخدام أي استراتيجية للتكيف مع الأزمة.

الاستراتيجيات الأكثر انتشارًا، وفقًا لنسبة المجتمعات التي تستخدم فيها بعض الأسر على الأقل كل طريقة من هذه الطرق، كانت الشراء بالدين (٩٦,٨٪)، وتأجيل المشتريات (٩٣,٦٪)، واقتراض المال (٧٦,٣٪)، وإنفاق المدخرات (٧٥,٣٪)، والقبول بأعمال ذات جودة أقل أو أجر أقل (٧٥,٣٪)، وتقليل استهلاك الغذاء (٧٤,٢٪)، وخفض النفقات الطبية (٧١,٠٪). وشملت الاستراتيجيات الأقل شيوعاً الاعتماد على المساعدات الغذائية (٣٨,٧٪) وبيع الممتلكات (٢٩,٠٪). وكان عمل الأطفال هو الاستراتيجية الأقل إبلاغاً عنها، حيث تم الإبلاغ عنها في ٧,٥٪ من المجتمعات.

الشكل ٦. المجتمعات التي تلجأ فيها بعض الأسر على الأقل إلى استراتيجيات التكيف التالية

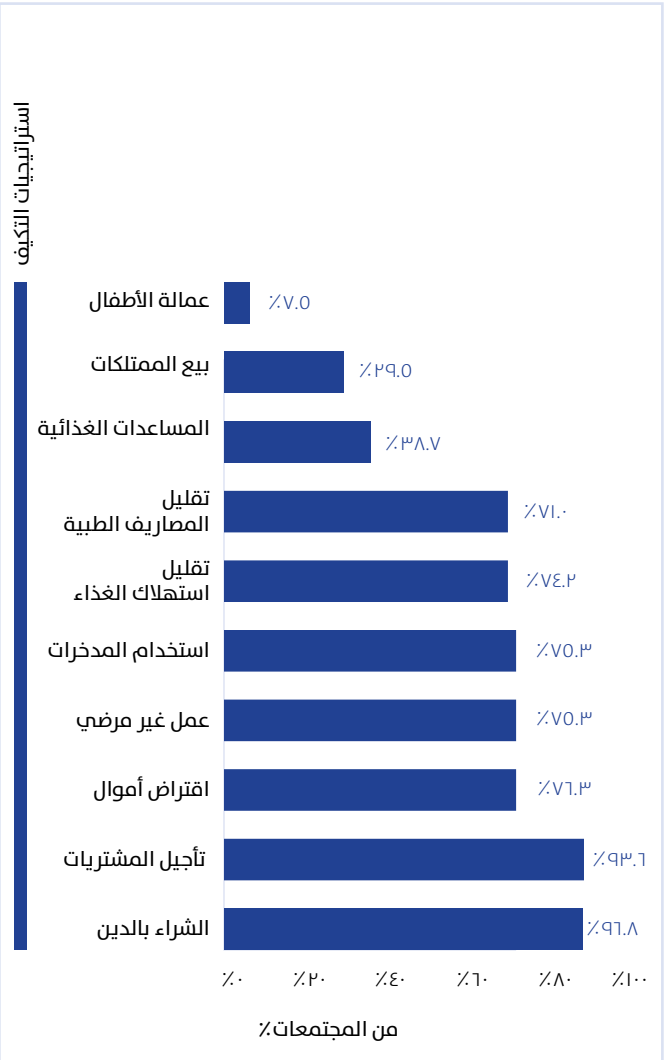

النظرة المستقبلية

المستجيبين الرئيسيين قد طُلب منهم تقييم التوقعات المحتملة فيما يتعلق بحالة الأمن الغذائي والوضع الاقتصادي والوضع الأمني خلال الأشهر الثلاثة المقبلة. وتتسم التوقعات المتعلقة بالأمن الغذائي بالتشاؤم، حيث يتوقع ٣٧,٦٪ من المجتمعات أن تتفاقم مشكلة الأمن الغذائي (٣٤,٤٪ بشكل طفيف، و٣,٢٪ بشكل ملحوظ)، بينما يتوقع ٣٣,٣٪ عدم حدوث أي تغيير، و١٨,٣٪ يتوقعون حصول بعض التحسن (١٦,١٪ بشكل بسيط، و٢,٢٪ بشكل ملحوظ).

كما يُنظر إلى الوضع الاقتصادي بنظرة متشائمة، حيث يتوقع ٣٤,٤٪ حدوث تدهور (٣١,٢٪ بشكل بسيط، و٣,٢٪ بشكل ملحوظ)؛ بينما يتوقع ٣٢,٣٪ عدم حدوث تغيير، و٢٣,٧٪ حدوث تحسن (٢١,٥٪ بشكل بسيط، و٢,٢٪ بشكل ملحوظ).

وأما الوضع الأمني، فيُنظر إليه بقدر أكبر من التفاؤل. فـ ١٦,١٪ فقط من المجتمعات تتوقع أن يتدهور الوضع الأمني بشكل خفيف، و٤٦,٣٪ لا تتوقع أي تغيير، و٢٣,٨٪ تتوقع تحسناً (١٨,٣٪ بشكل خفيف، و٥,٤٪ بشكل ملحوظ).

الشكل ٧. نظرة مستقبلية للثلاثة أشهر القادمة

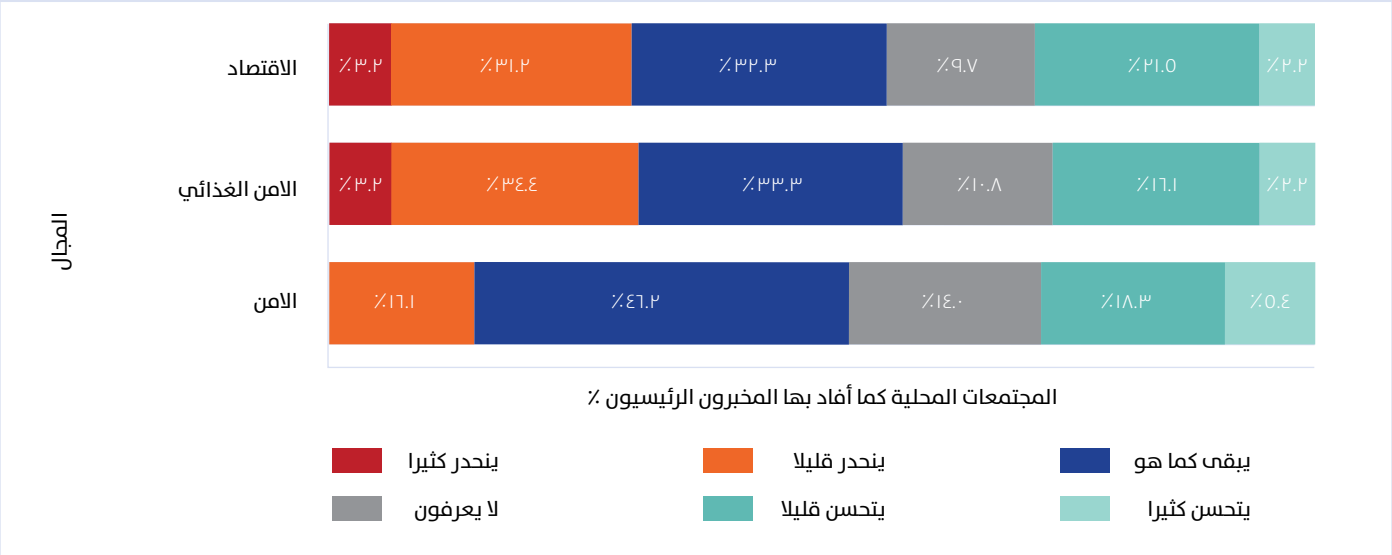

النتائج المتعلقة بالأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر

© المنظمة الدولية للهجرة في العراق /٢٠٢٥ آرام حكيـم

الأعمال التجارية الناشطة

لم تستمر سوى ٥٧,٨٪ من الاعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي شملتها المقابلات في العمل كالمعتاد منذ بداية الأزمة، في حين خفضت ٣٣,٠٪ ساعات العمل أو علقت بعض أنشطتها، وأغلقت ٦,٩٪ أبوابها مؤقتاً. فيما يتجاوز أعمالهم الخاصة، أفاد المُستجيبون أيضًا بأن ٥,٣٪ من الأعمال في مجتمعاتهم بشكل عام اضطرت إلى الإغلاق المؤقت، و١,٥٪ منها أغلقت أبوابها نهائياً منذ اندلاع الأزمة. فيما كانت صاحبات الأعمال أكثر عرضة لإغلاق أعمالهن مؤقتاً أو لتقليص ساعات العمل: فقد أغلقت ١٣,٥٪ من النساء أعمالهن مؤقتاً بسبب الأزمة، مقارنة بـ ٣,٧٪ من الرجال. يختلف تأثير الأزمة على الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر اختلافاً كبيراً من محافظة لأخرى. فقد خفضت أكثر من ثلثي الأعمال التجارية في كركوك (٧٥,٠٪)، والمثنى (٧٣,٣٪)، وديالى (٦٩,٢٪)، وبابل (٦٦,٧٪) ساعات عملها، أو علقت بعض أنشطتها، أو أغلقت أبوابها مؤقتاً منذ بداية الأزمة، وهو معدل أعلى بكثير من المتوسط الوطني البالغ ٣٩,٤٪. والجدير بالذكر أن ٢٦,٧٪ من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر الذين تمت مقابلتهم في كربلاء أفادوا بأنهم أوقفوا أعمالهم مؤقتاً منذ بداية الأزمة.

الشكل ٨. النسبة المئوية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي أفادت بأنها أغلقت أبوابها مؤقتاً أو قللت ساعات عملها أو علقت بعض أنشطتها منذ بداية الأزمة

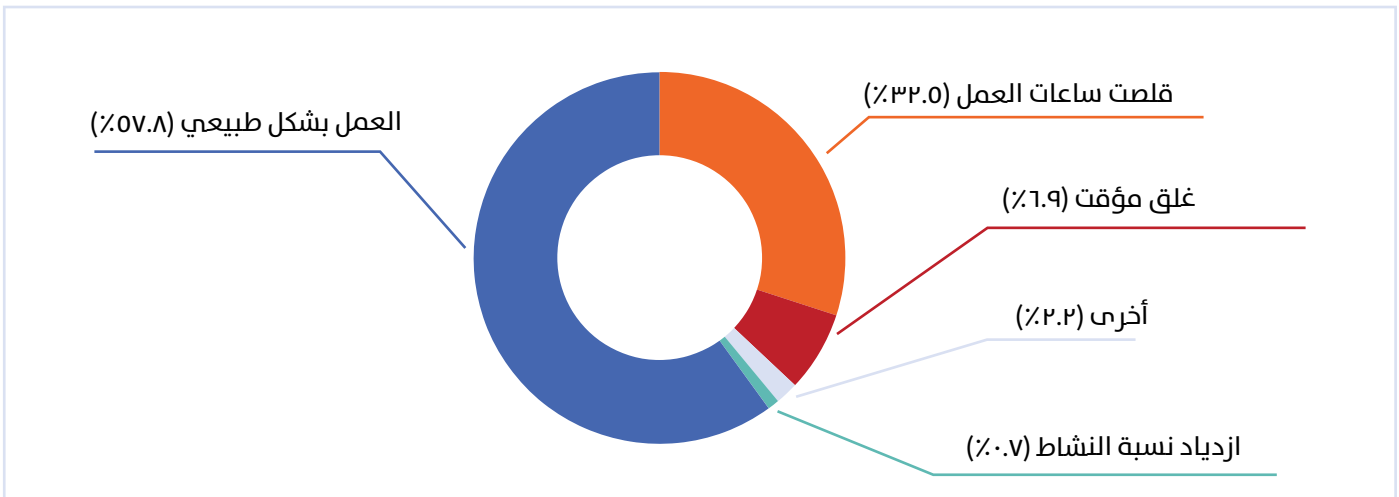

الشكل ٩. التغيرات في مستوى نشاط الاعمال المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة منذ اندلاع النزاع وحسب المحافظة

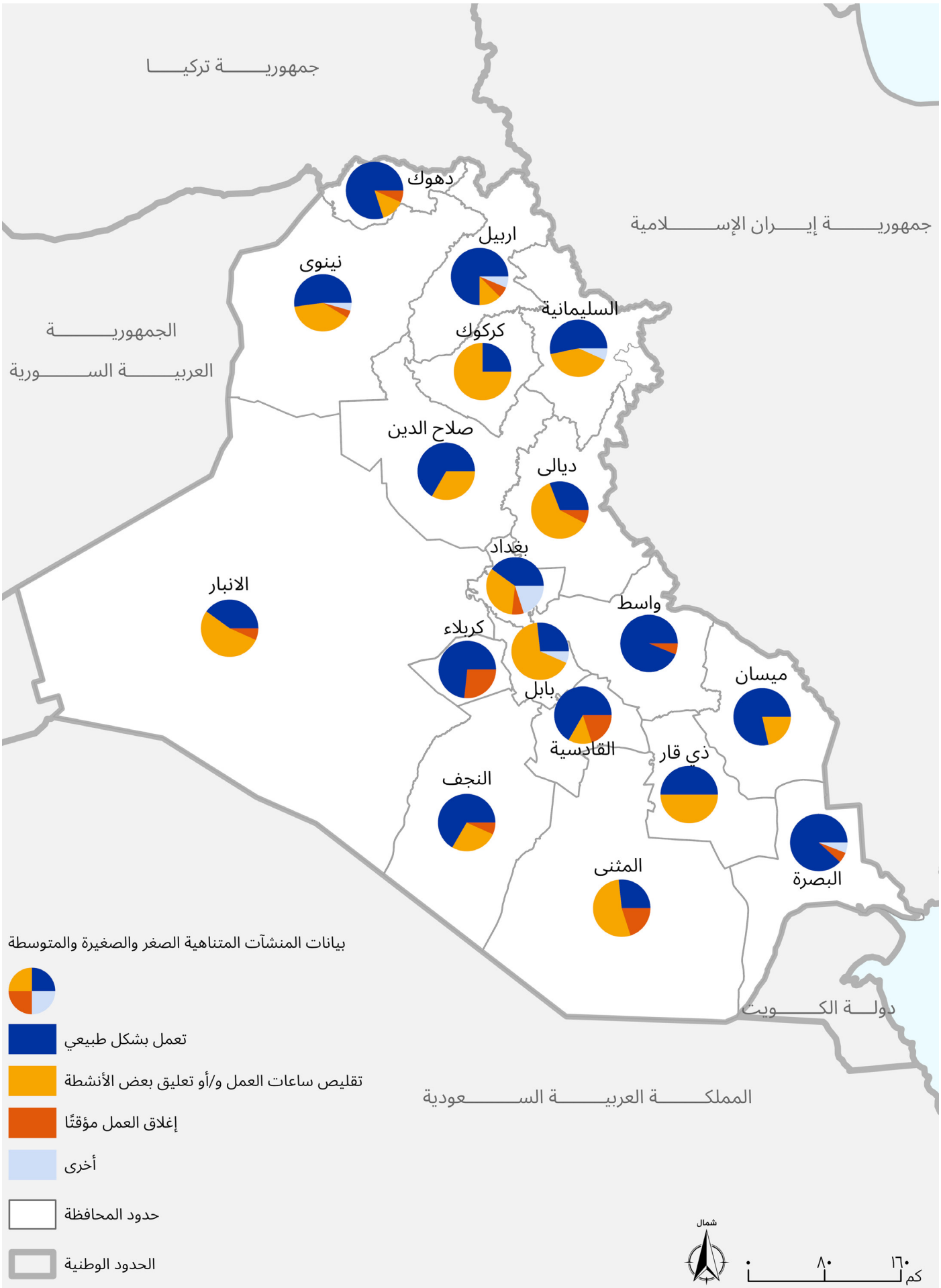

مصاريف الأعمال

يؤثر ارتفاع تكاليف المعيشة على معظم أصحاب المشاريع. فقد أفاد جميعهم تقريباً بأن سعر واحد على الأقل من الأصناف الثلاثة الرئيسية في مخزونهم قد ارتفع منذ بداية الأزمة (٩٥,٠٪). فبالنسبة للغالبية، ارتفعت أسعار جميع أصناف مخزوناتهم الرئيسية. وتشير التقارير إلى أن أسعار ٨٩,٣٪ من أصناف المخزون الرئيسية لدى الشركات قد ارتفعت، بمعدل متوسط بلغ ٤٠,٨٪. ولتعديل أوضاعهم أبان هذه الازمة، يحاول ٢٧,٢٪ من أصحاب الشركات الذين تمت مقابلتهم بالفعل شراء بدائل للمخزون. وبالإضافة إلى ارتفاع الأسعار، أصبح من المستحيل شراء ٧,٥٪ من أصناف المخزون عبر الطرق التقليدية، مما اضطر أصحاب الأعمال إلى البحث عن بدائل أو تغيير نشاطهم.

إيرادات الأعمال

على الرغم من بيع المنتجات والخدمات بأسعار أعلى، أفادت ٨٤,٥٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بأن إيراداتها انخفضت مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وانعكاساً لارتفاع أسعار المخزون، قامت العديد من الاعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر برفع أسعار بيعها. رفعت الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر أسعار ثلاثة أرباع (٧٣,٧٪) منتجاتها وخدماتها الأكثر مبيعاً، بمعدل متوسط بلغ ٣٠,٢٪. ورغم أن هذه الزيادة كبيرة، إلا أنها تقل عن متوسط الزيادة البالغ ٤٠,٨٪في مشترياتها الرئيسية من المخزون.

أفادت غالبية الأعمال (٨٤,٥٪) بأن إيراداتها انخفضت في الشهر الذي سبق هذه الدراسة مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠٢٥. وبالنسبة لهذه الأعمال، بلغ متوسط انخفاض الإيرادات ٣٦,٢٪. أما بالنسبة للأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي شهدت انخفاضاً في الإيرادات، فقد كان السبب الرئيسي الذي ذكرته هو التغير في القوة الشرائية للمستهلكين. كما هو موضح في الشكل أدناه، أفاد ٨٣,٠٪ بأن إيراداتهم انخفضت لأن الزبائن يشترون بكميات أقل من السابق، و٧٠,٥٪ لأن عدد الزبائن القادرين على شراء المنتجات أو الخدمات قد انخفض. وأفاد ما مجموعه ٥٧,٦٪ من المشاركين في الاستطلاع بأن مبيعات منتجاتهم الأكثر رواجاً انخفضت مقارنة بما كانت عليه قبل اندلاع الأعمال العدائية. كما أشارت نسبة أقل من الأعمال إلى انخفاض الإيرادات بسبب نقص المخزون (١٧,٠٪)، وانقطاع التيار الكهربائي (٦,٨٪)، وتراجع أعداد الزبائن الذين يخرجون لأسباب تتعلق بسلامتهم (٣,٤٪). وتتوافق التحديات المتعلقة بالمخزون التي أشارت إليها الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر مع نتائج استطلاع آراء المصادر الرئيسية، حيث أفاد ٩٠,٣٪ منهم بحدوث اضطرابات في سلاسل الإمداد ضمن مجتمعاتهم.

الشكل ١٠. الأسباب المتوقعة لانخفاض العائدات بين الاعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي شهدت انخفاضاً في إيراداتها

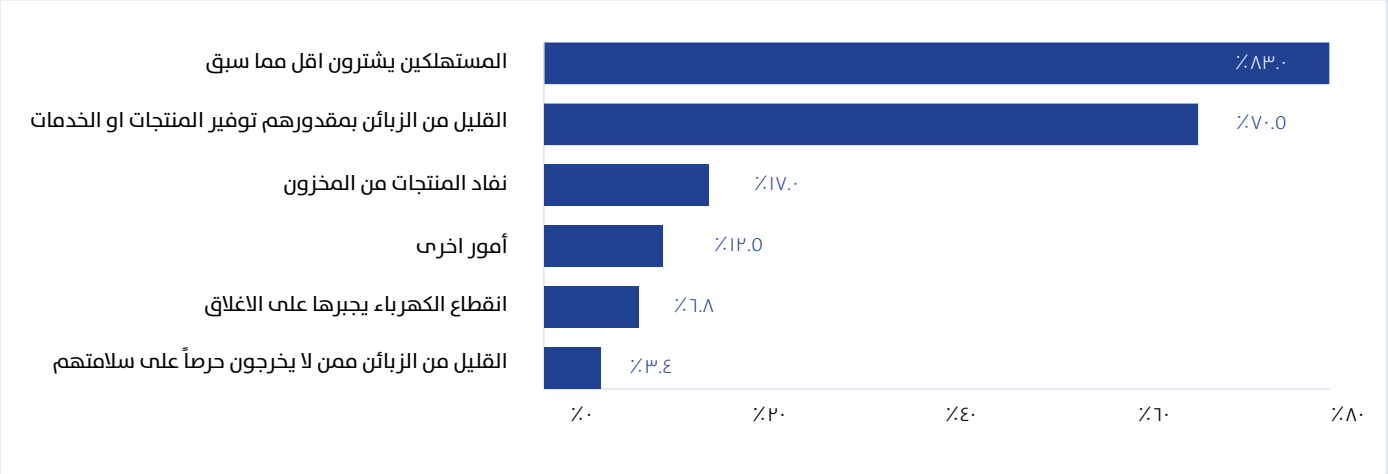

الطاقـــــــــة

تشهد الكهرباء المستمدة من الشبكة الرئيسية تراجعاً متزايداً في استقرارها، لكن قلة من الأعمال التجارية تمكنت من التأقلم من خلال الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة. حيث تواجه أكثر من أربعة من كل خمسة أعمال تجارية (٨٤,٨٪) زيادة في فترات انقطاع التيار الكهربائي عن الشبكة الرئيسية، مقارنة بما كان عليه الحال قبل النزاع. وبالنسبة لربع الأعمال التجارية (٢٤,٥٪)، زادت فترات انقطاع التيار عن الشبكة الرئيسية بأكثر من ست ساعات يومياً، بما في ذلك ٧,٢٪ منها تعاني من انقطاع شبه كامل للتيار.

الشكل ١١. الساعات الإضافية لانقطاع التيار عن الشبكة الرئيسية يومياً، مقارنة بما كان قبل الأزمة

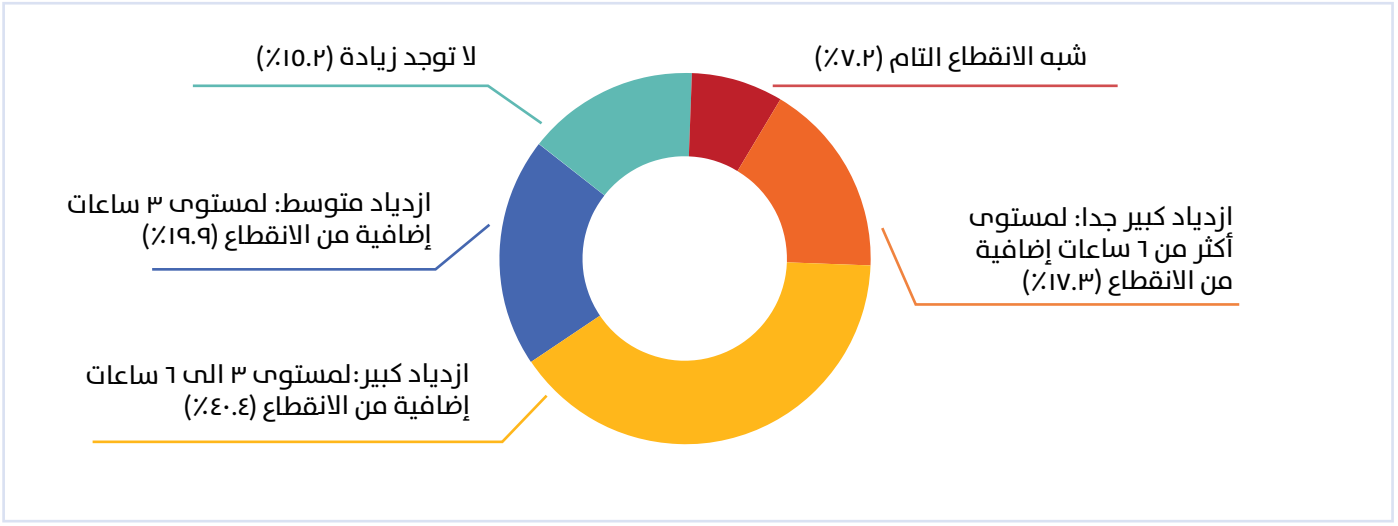

استجابةً للمشكلات المتعلقة بشبكة الكهرباء، تعتمد الأعمال التجارية بشكل متزايد على مصادر الطاقة البديلة، بما في ذلك المولدات المجتمعية والمولدات الخاصة والألواح الشمسية: فقد اشترى ١٦,١٪ منها مولداً منذ بداية الأزمة، بينما اشترى ٤,٣٪ منهم الواح شمسية. وبشكل عام، أفاد ما يقرب من ثلث الأعمال التجارية (٢٨,٧٪) بأن اعتمادها المتزايد على استخدام المولدات في أعمالها قد أدى إلى ارتفاع تكاليف التشغيل.

كما تأثرت إمدادات وأسعار الوقود والغاز المسال، حيث أفاد ثلثي الشركات الآن بأنها تواجه صعوبات في الحصول على الغاز المسال أو الوقود. وارتفعت أسعار الوقود (وفقًا لما أفاد به ٣٥,٨٪ من الأعمال التجارية)، وأصبح من الصعب الحصول على الوقود أو أصبح توفره أقل موثوقية (٢٥,٤٪). وعلى نحو مماثل، أفاد ٢٥,٤٪ من أصحاب الأعمال بارتفاع أسعار الغاز، وأفاد ٢٥,٨٪ بأن الحصول على الإمدادات أصبح أكثر صعوبة أو أقل موثوقية منذ بدايــة الأزمة.

يقوم ما يقرب من نصف الأعمال التجارية (٤٨,٧٪ منهم) بمواءمة أنشطتها مع مشاكل الطاقة، وذلك بشكل أساسي من خلال تقصير ساعات العمل (٢١,٥٪)، وتقليل استخدام المعدات كثيفة الاستهلاك للطاقة (١٩,٠٪)، وتقديم أو بيع عدد أقل من الخدمات والسلع (١٤,٣٪). وتختلف الإجراءات التي اتخذتها الأعمال التجارية استجابة لقضايا الطاقة باختلاف الجنس. فالنساء أكثر عُرضة للإبلاغ عن تقصير ساعات العمل (٢٧,٠٪) مقارنة بالرجال (١٩,١٪)، كما أنهن أكثر عُرضة للإبلاغ عن بيع عدد أقل من المنتجات أو السلع بسبب أسعار الطاقة. وأفاد أصحاب الأعمال من الرجال بشكل أكثر شيوعًا بأنهم استثمروا في مولدات كهربائية أو ألواح شمسية مقارنة بصاحبات الأعمال من النساء.

الشكل ١٢. التعديلات التي أجرتها الاعمال استجابة لتحديات الطاقة و حسب الجنس

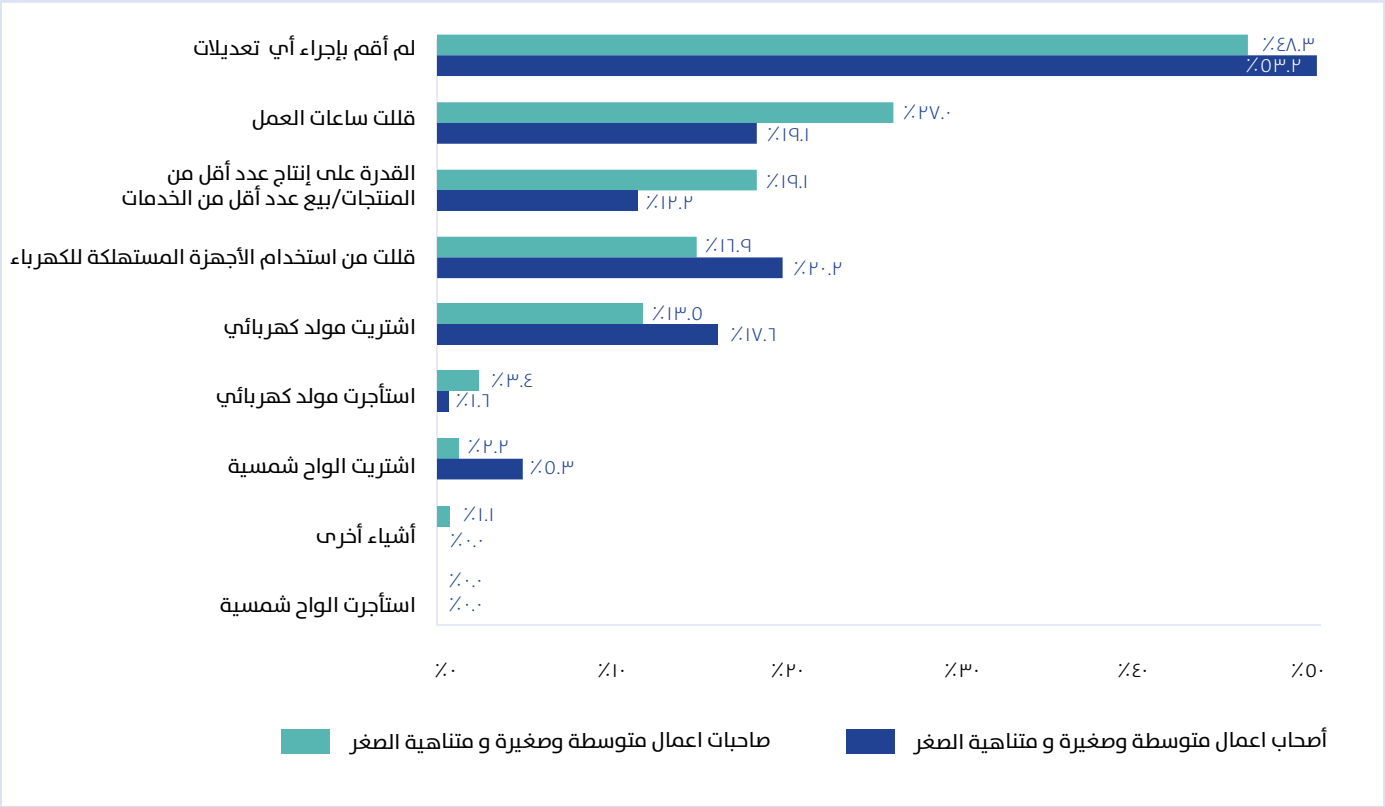

الخدمات المصرفية والصادرات

لا تشكل الخدمات المصرفية والصادرات مشاكل رئيسية بالنسبة للأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. فالصادرات نادرة جداً لهذه الأعمال، بغض النظر عن القطاع. فقد لم تقم سوى ١,٤٪ من الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي شملتها المقابلات بأي نوع من أنواع التصدير قبل الأزمة، ولم تواجه أي من هذه الأعمال انخفاضاً في الصادرات نتيجة للأعمال العدائية. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد ٨٢,٤٪ من أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بعدم وجود مشاكل مع القطاع المصرفي، في حين أفاد ٨,٢٪ منهم بتعرضهم لقيود على مبالغ الدينار العراقي التي يمكن سحبها.

التكيفات التجارية

بالنظر إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية والطاقة وتراجع الإيرادات، قامت الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بتنفيذ مجموعة واسعة من الإجراءات التجارية: فقد أفادت ٤٤,٤٪ من الأعمال أنها اختارت إبطاء وتيرة نشاطها عن طريق خفض بعض نفقاتها الرئيسية، في حين قامت ٢٩,٧٪ منها بتقليص إنتاجها أو مخزونها. كما سعت بعض الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر إلى تنويع مصادر دخلها، حيث أدخلت ١٠,٨٪ منها منتجات أو خدمات جديدة، في حين وجدت ٨,٦٪ منها عملاء جدد أو أسواق جديدة.

كما أن غالبية الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر (٥٨,٤٪ منها) تعمل على تقليص أو تأجيل قراراتها التجارية واستثماراتها ذات الأهمية. حيث يواصل حوالي ٤٢,٢٪ منها العمل، ولكن بمشتريات أو استثمارات أقل حجماً، في حين أن ١٦,٠٪ منها قد علقت جميع قراراتها التجارية واستثماراتها الرئيسية. ومن بين الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي أفادت بتقليص أو تأجيل القرارات والاستثمارات الرئيسية، فإن ٨٨,٣٪ منها تعاني بالفعل من آثار سلبية على أعمالها. وتشمل الآثار المبلغ عنها انخفاض الإنتاج (٥٨,٦٪)، وفقدان العملاء لصالح المنافسين (٥٠,٠٪)، وتدهور جودة المنتجات (٢٥,٩٪)، وعدم القدرة على استبدال المعدات أو إصلاحها (١٦,٠٪).

تتجه النساء بشكل أكبر بكثير إلى تأجيل قراراتهن التجارية والاستثمارية الرئيسية بشكل كامل (٢١,٣٪ من النساء، مقابل ١٣,٨٪ من الرجال)، في حين يميل الرجال إلى الاستمرار مع تقليص حجم الاستثمارات (٣٣,٧٪ من النساء، مقابل ٤٦,٣٪ من الرجال).

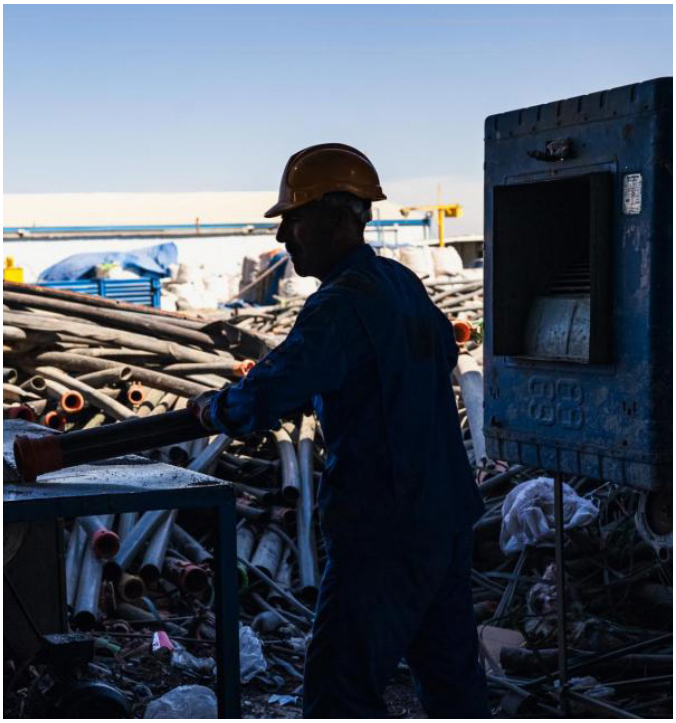

© المنظمة الدولية للهجرة في العراق /٢٠٢٥ آرام حكيـم

استراتيجيات التكيف

استجابة للأزمة، قامت معظم الأعمال (٨٤,٩٪) بتنفيذ مجموعة من الإستراتيجيات للتعامل معها، والتي قد تشكل تحديًا لاستدامتها على المدى الطويل. وقد استخدمت غالبية الأعمال (٦٢,٤٪) جزءًا من مدخراتها التجارية منذ بداية الأزمة، بينما استخدم ثلثها (٣٢,٦٪) جزءًا من مدخرات أسرهم.

حيث ان هذه الاستراتيجيات التي تم تنفيذها قد ادت الى زيادة الضغوط على بقية أفراد مجتمعاتهم، فقام أكثر من ثلثهم بتأجيل سداد مستحقات الموردين (٣٥,٨٪) أو الاقتراض بشكل غير رسمي من الأصدقاء والعائلة (٢٦,٩٪). ولم يذكر سوى ٠,٤٪ من أصحاب الأعمال الذين تمت مقابلتهم أنهم اقترضوا أموالاً بشكل رسمي من المصارف منذ بداية الأزمة.

الشكل ١٣. استراتيجيات التكيف التي اتبعتها الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر منذ بداية الأزمة

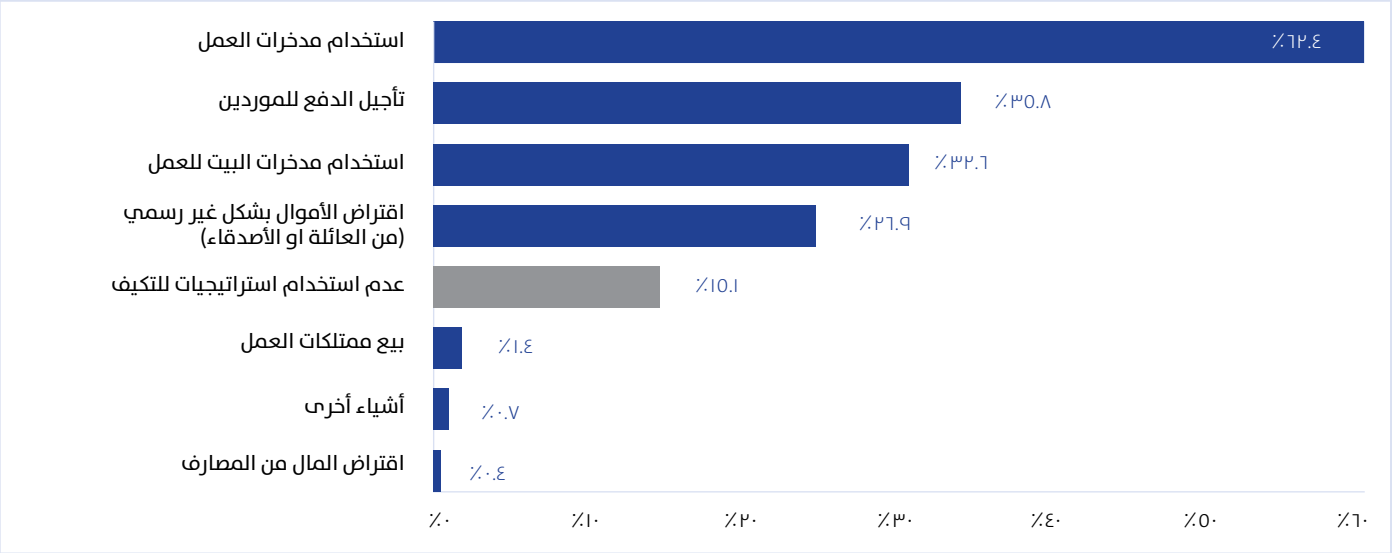

تُظهر صاحبات الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر نزعة أكبر بكثير للإفصاح عن استخدام آليات للتكيف تضع ضغوطاً على أسرهن. وعلى وجه التحديد، تستخدم ٤٢,٧٪ من النساء مدخرات أسرهن لتمويل أعمالهن منذ بداية الأزمة، مقارنة بـ ٢٨,٢٪ من الرجال. كما أن النساء أكثر عرضة لطلب المال بشكل غير رسمي من العائلة والأصدقاء. فمن ناحية أخرى، يبلغ احتمال الإبلاغ عن تأخير السداد إلى الموردين لدى الرجال (٤٢,٦٪) ضعف احتمال ذلك لدى النساء (٢٢,٥٪) . غير أن احتمالية اللجوء إلى مدخرات الأسرة لا تختلف بشكل كبير حسب حجم الأعمال، حيث إن ٣٣,١٪ من الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي تضم ما يصل إلى ثلاثة موظفين، و٣٣,٧٪ من تلك التي تضم ما بين أربعة إلى عشرة موظفين، و٢٨,٠٪ من تلك التي تضم أكثر من ١١ موظف، تلجأ إلى مدخرات الأسرة. ويُبرز ذلك أن عامل النوع الاجتماعي يلعب دوراً أكثر أهمية في استراتيجية التكيف المتبعة مقارنة بحجم الأعمال وحده.

الشكل ١٤. استراتيجيات التكيف التي اتبعتها الاعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر منذ بداية الأزمة وحسب الجنس

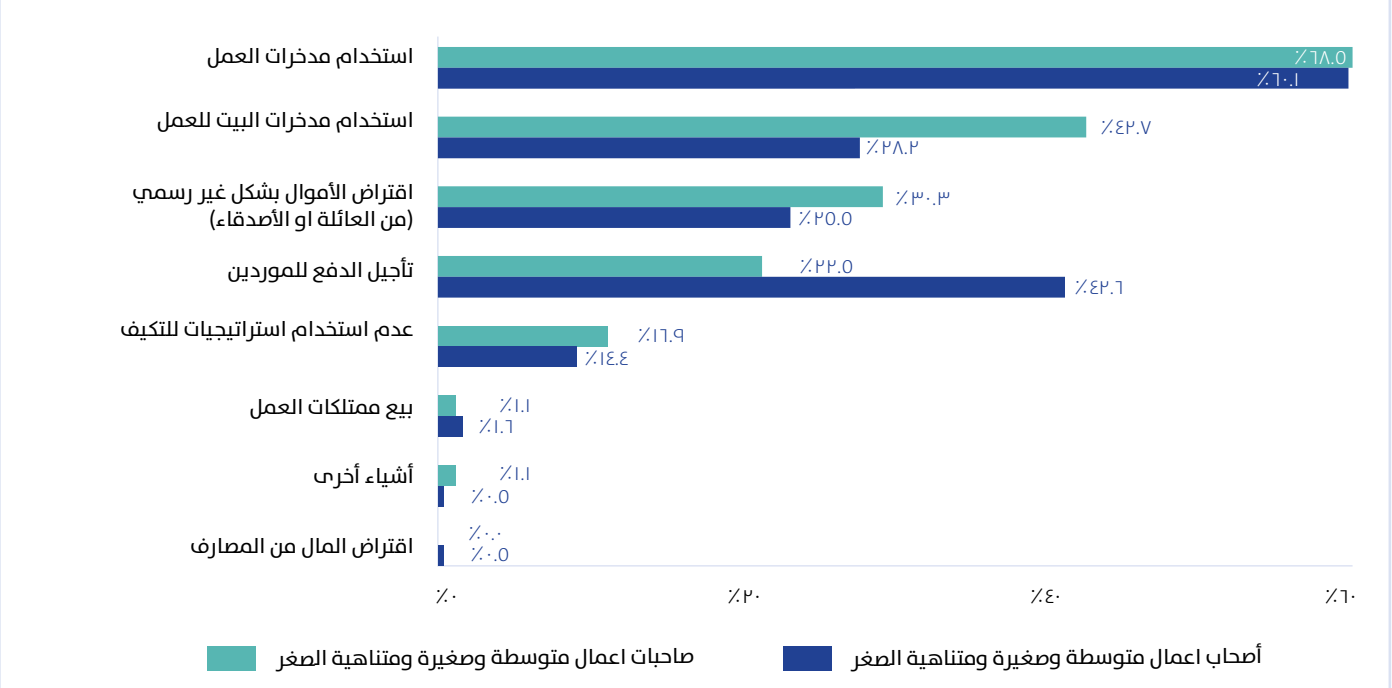

استدامة الأعمال والدعم العاجل

على الرغم من الاستراتيجيات التي تم تنفيذها، فإن ثلاث شركات من أصل خمس تعبر عن مخاوف كبيرة بشأن استدامة أعمالها في ظل الظروف الحالية. وعند سؤالها عن المدة التي يمكن أن تستمر فيها أعمالها في حال استمرت الظروف الحالية، كانت افادتها بأن ٥٩,٦٪ من الأعمال لا تتوقع أن تتمكن من الاستمرار لأكثر من عام، في حين أعربت ٢٧,٨٪ عن قلقها من عدم قدرة أعمالها على الاستمرار لأكثر من ستة أشهر في ظل الظروف الحالية في غياب أي دعم إضافي.

الشكل ١٥. الردود على السؤال التالي: (فيما إذا استمرت الظروف الحالية، إلى متى يمكن لعملك أن يستمر؟).

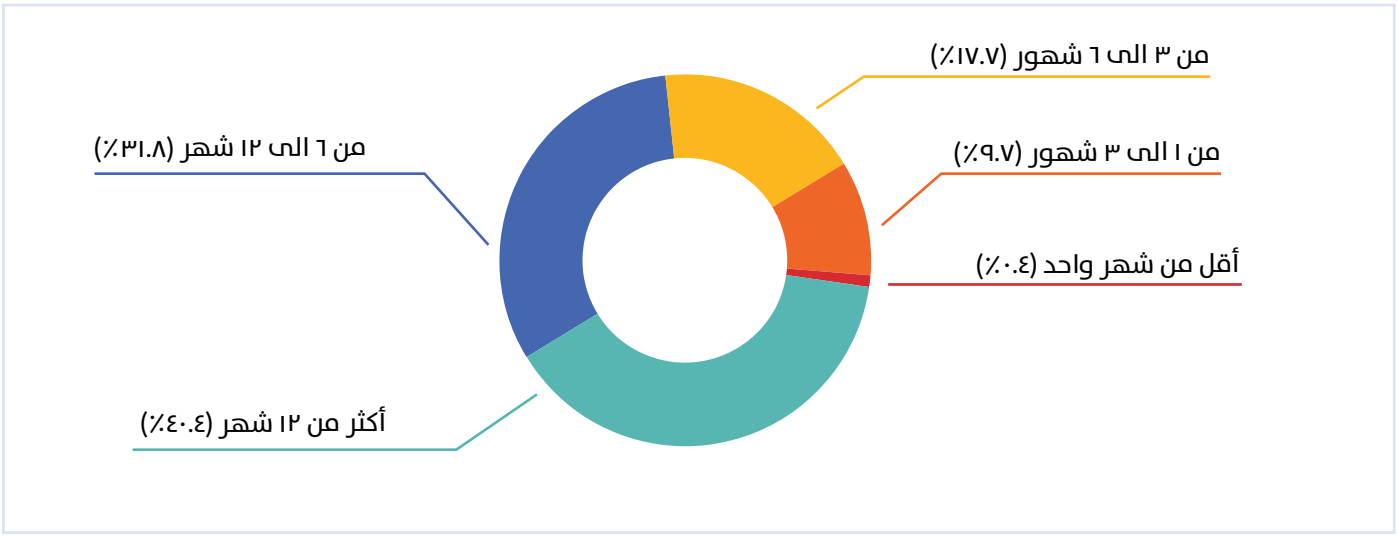

أما الأعمال الصغيرة، فهي أكثر عرضة بكثير للتعبير عن مخاوفها بشأن استدامتها على المدى الطويل. فقد أفاد حوالي ٥٩,٦٪ من هذه الاعمال التي تضم ما يصل إلى ثلاثة موظفين، و٦٣,٤٪ من هذه الأعمال التي تضم ما بين أربعة إلى عشرة موظفين، بأنهم قلقون من عدم قدرة أعمالهم على الاستمرار لأكثر من عام واحد في ظل الظروف الراهنة. وتعد هذه الأرقام أعلى بكثير من نسبة الأعمال التي تضم أكثر من ١١ موظفاً والتي تشعر بالقلق بشأن استدامتها لأكثر من عام واحد (٤٤,٠٪).

الجدول ١. الردود على السؤال: - (إذا استمرت الظروف الحالية، إلى متى يمكن لعملك أن يستمر في العمل؟)، كان السؤال على حسب عدد الموظفين.

	من صفر الى ٣ موظفين	من ٤ الى ١٠ موظفين	١١ أو أكثر من الموظفين
أكثر من ١٢ شهر	٤٠,٤٪	٣٦,٦٪	٥٦,٠٪
٦ الى ١٢ شهر	٣٠,٥٪	٣٤,٧٪	٢٨,٠٪
٣ الى ٦ شهور	١٨,٥٪	١٨,٨٪	٨,٠٪
١ الى ٣ شهر	٩,٩٪	٩,٩٪	٨,٠٪

في ثماني محافظات، أفادت أكثر من ثلث الاعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي شملها الاستطلاع بأنها تشعر بالقلق من عدم قدرة أعمالها على الاستمرار لأكثر من ستة أشهر في حال استمرار الظروف الحالية. وتبلغ هذه النسبة مستويات عالية بشكل خاص في بغداد (٦٠,٠٪) وديالى (٥٣,٩٪) والمثنى (٥٣,٣٪)، حيث أبدت أكثر من نصف هذه الاعمال هذا القلق. بالإضافة إلى ذلك، يبلغ مستوى القلق ذروته بشكل خاص في بغداد ودهوك، حيث أفادت ٤٠,٠ ٪ من الاعمال في بغداد و٢٦,٧٪ من الاعمال في دهوك بأن أعمالها قد لا تتمكن من الاستمرار لأكثر من ثلاثة أشهر في ظل الظروف الحالية.

الشكل ١٦. الردود على السؤال: - (إذا استمرت الظروف الحالية، إلى متى يمكن لعملك أن يستمر؟)، وحسب المحافظة.

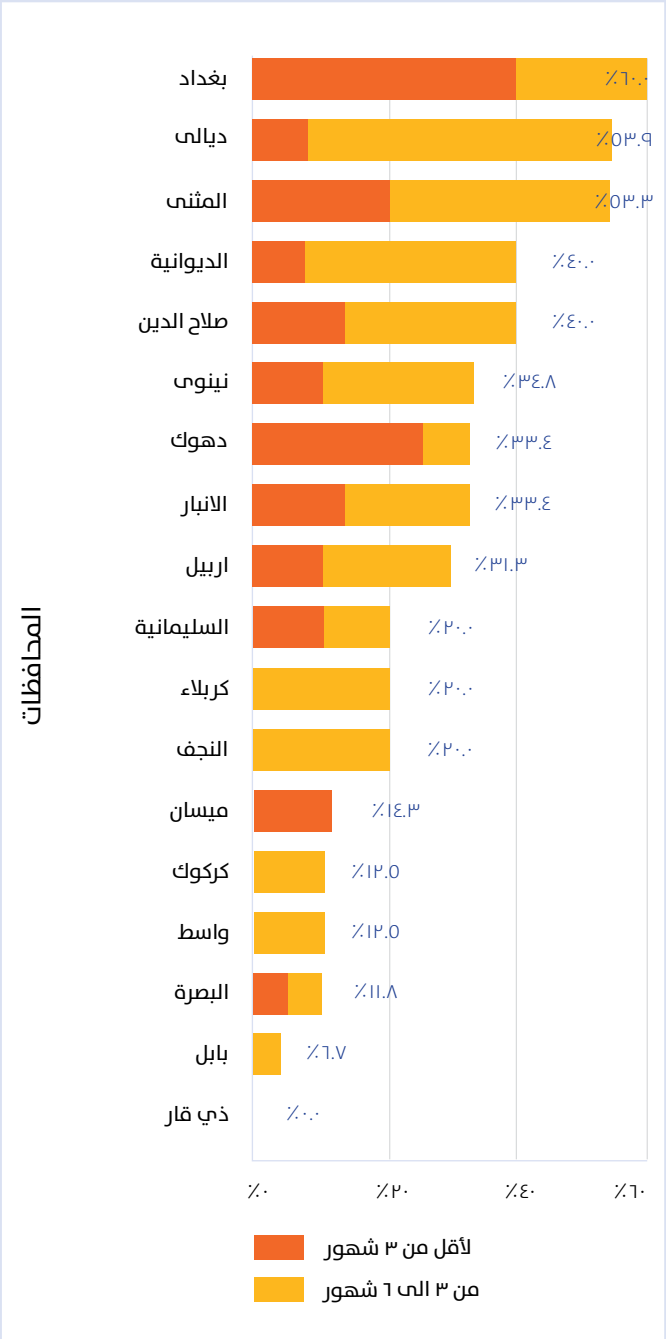

فيما يتعلق بالأعمال التجارية التي تشعر بالقلق إزاء قدرتها على مواصلة نشاطها لأكثر من ١٢ شهراً، تم الإبلاغ عن احتياجات محددة. وتتمثل الطلبات الرئيسية في الحصول على منح نقدية ودعم مالي (٩٥,٨٪)، ودعم في مجال الطاقة (٣٠,٩٪)، والحصول على الائتمان أو القروض (٢٤,٢٪). ولم يذكر سوى واحد من كل ستة (١٧,٠٪) أن تحسينات الأمن تمثل أمر أساسي.

تختلف المخاوف بشأن استدامة الأعمال واحتياجاتها باختلاف الجنس. فمن المرجح أن تعرب صاحبات الأعمال عن مخاوف بشأن الاستدامة على المدى الطويل، حيث أعربت ٣٢,٥٪ منهن عن قلقهن من أن أعمالهن قد لا تستمر لأكثر من ستة أشهر في ظل الظروف الحالية، مقارنة بـ ٢٥,٥٪ من أصحاب الأعمال من الرجال. ومن بين أولئك الذين يشعرون بالقلق إزاء استدامة الأعمال على المدى الطويل، كانت النساء أكثر ميلاً إلى طلب منح نقدية، وأقل اهتمام من الرجال بالحصول على الدعم للوصول إلى الائتمان أو القروض، وبالمخاوف المتعلقة بتحسين الأوضاع الأمنية.

الشكل ١٧. الاحتياجات الرئيسية للدعم حسب الجنس بين المشاركين الذين أبدوا قلقهم بشأن قدرتهم على مواصلة أنشطة أعمالهم لأكثر من عام في ظل الظروف الحالية

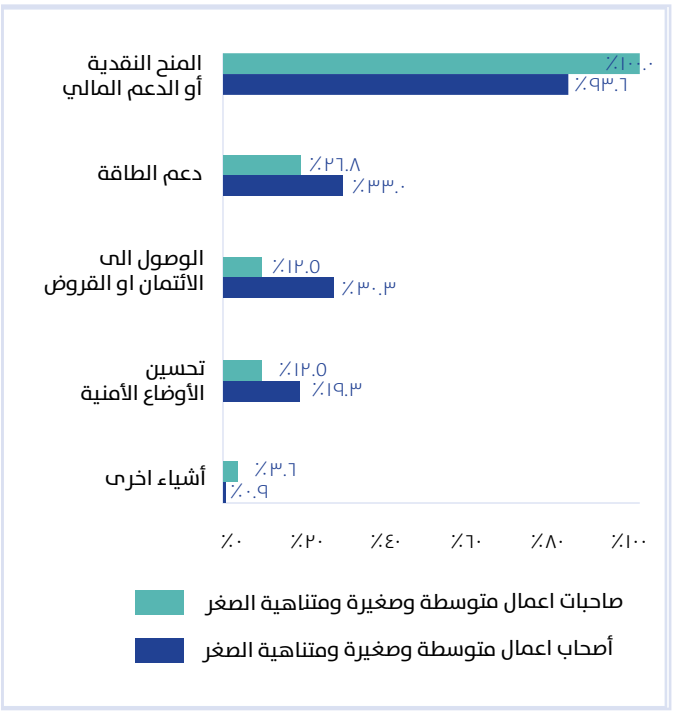

التأثير على الموظفين

نصف الشركات (٤٨,٠٪) نفذت إجراءات أثرت بشكل مباشر على سبل عيش الموظفين. وكان أبرز التغييرات هو خفض الرواتب (٢٣,٣٪)، حيث انخفضت بنسبة ١٧,١٪ في المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، خفضت ١٨,٩٪ ساعات عمل الموظفين، وأجلت ١٥,٦٪ دفع الرواتب. كما خفضت الشركات عدد الموظفين الدائمين (١٤,٥٪) والعاملين باليومية (١٢,٧٪)، في حين لم تقم أي من الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي شملها الاستطلاع بتعيين أي موظفين دائمين أو عاملين باليومية إضافيين منذ بداية الأزمة.

الشكل ١٨. الإجراءات التي اثرت على الموظفين والتي اتخذتها الاعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر منذ بداية الأزمة

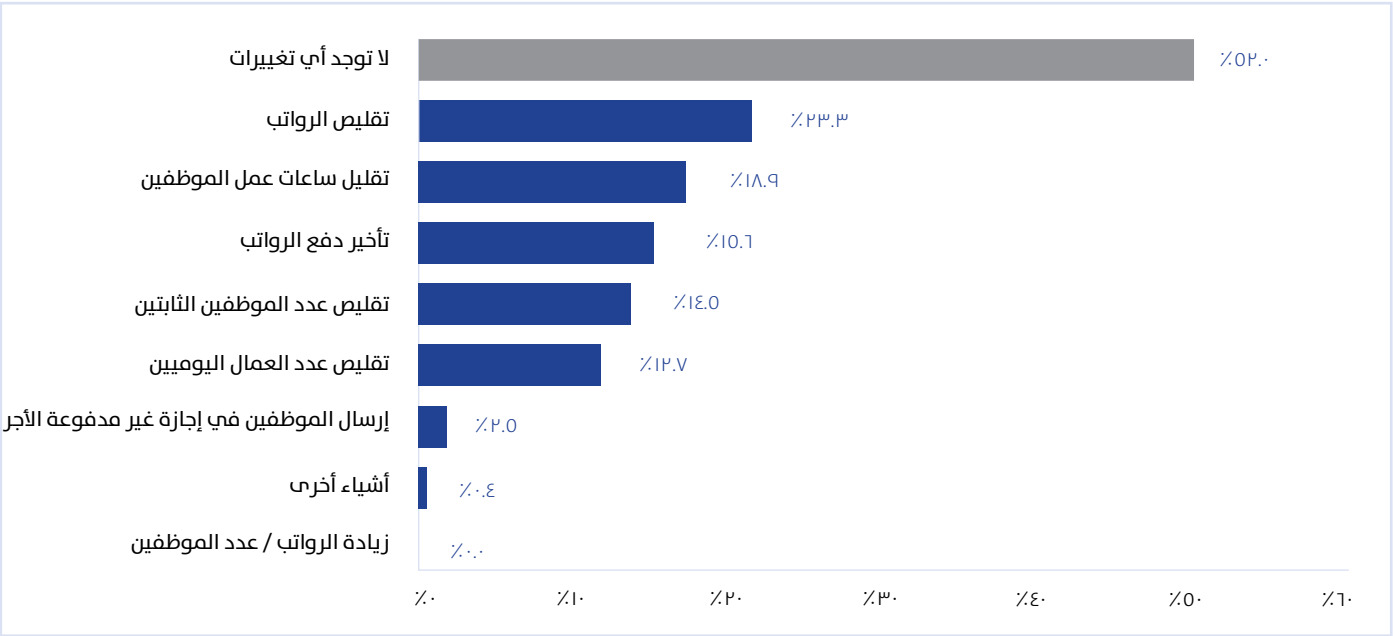

المنهجية

أهداف البحث وأسئلته

يهدف هذا التقييم السريع إلى توفير أدلة آنية حول الأثر الاقتصادي للأزمة على الأسر والأعمال التجارية على مستوى العراق. وبشكل محدد، يسعى التقييم إلى رصد الأثر الاقتصادي المباشر على الأسر من خلال وجهات نظر المخاتير (المستجيبين الرئيسيين)، وقياس الأثر على الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع التجاري والزراعي والخدمي. فيما ويتناول التقييم خمسة أسئلة بحثية أساسية:

- إلى أي مدى تأثرت الأسر العراقية، بما في ذلك ما يتعلق بأسعار السلع الأساسية وتوافرها، والعمالة، والحصول على الخدمات، وتصورات عن الأمن؟
- ما هي آليات التأقلم التي تتبناها الأسر استجابة للأزمة؟
- كيف تأثرت حركة التنقل، سواء بالنسبة للأفراد أو حركة البضائع داخل الحدود وعبرها؟
- كيف أثرت الأزمة على قدرة الأعمال التجارية على مواصلة عملياتها، والاحتفاظ بالموظفين، وإدارة المخزون، واتخاذ قرارات الاستثمار؟
- كيف تختلف هذه الآثار حسب المحافظة ونوع النشاط التجاري وجنس صاحب العمل؟

المنهجية

اعتمد التقييم على نهج المقابلات المنظمة الذي يجمع بين الأسئلة الكمية والنوعية عبر عاملين. الأول، تم اجراء مقابلات مع مستجيبين رئيسيين من المخاتير المحليين، بمعدل خمسة مشاركين في كل محافظة من المحافظات الثماني عشرة، باستثناء محافظة نينوى حيث تمت مقابلة ثمانية مشاركين، مما أسفر عن إجراء ٩٣ مقابلة على مستوى المجتمع تغطي مزيجاً من المناطق الحضرية والريفية. ثانياً، أُجريت مقابلات شخصية مع أصحاب الأعمال في جميع المحافظات الـ ١٨، مستهدفة ٢٧٠ من الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي ليس لها صلة سابقة بالمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وتم اختيارها لتعكس مزيج من القطاعات والأحجام والمواقع. تم جمع البيانات في الفترة ما بين ٢٧ نيسان و٤ أيار ٢٠٢٦.

عينة الاعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر

الخريطة ١: عدد الاعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي شملها التقييم، حسب الأقضية

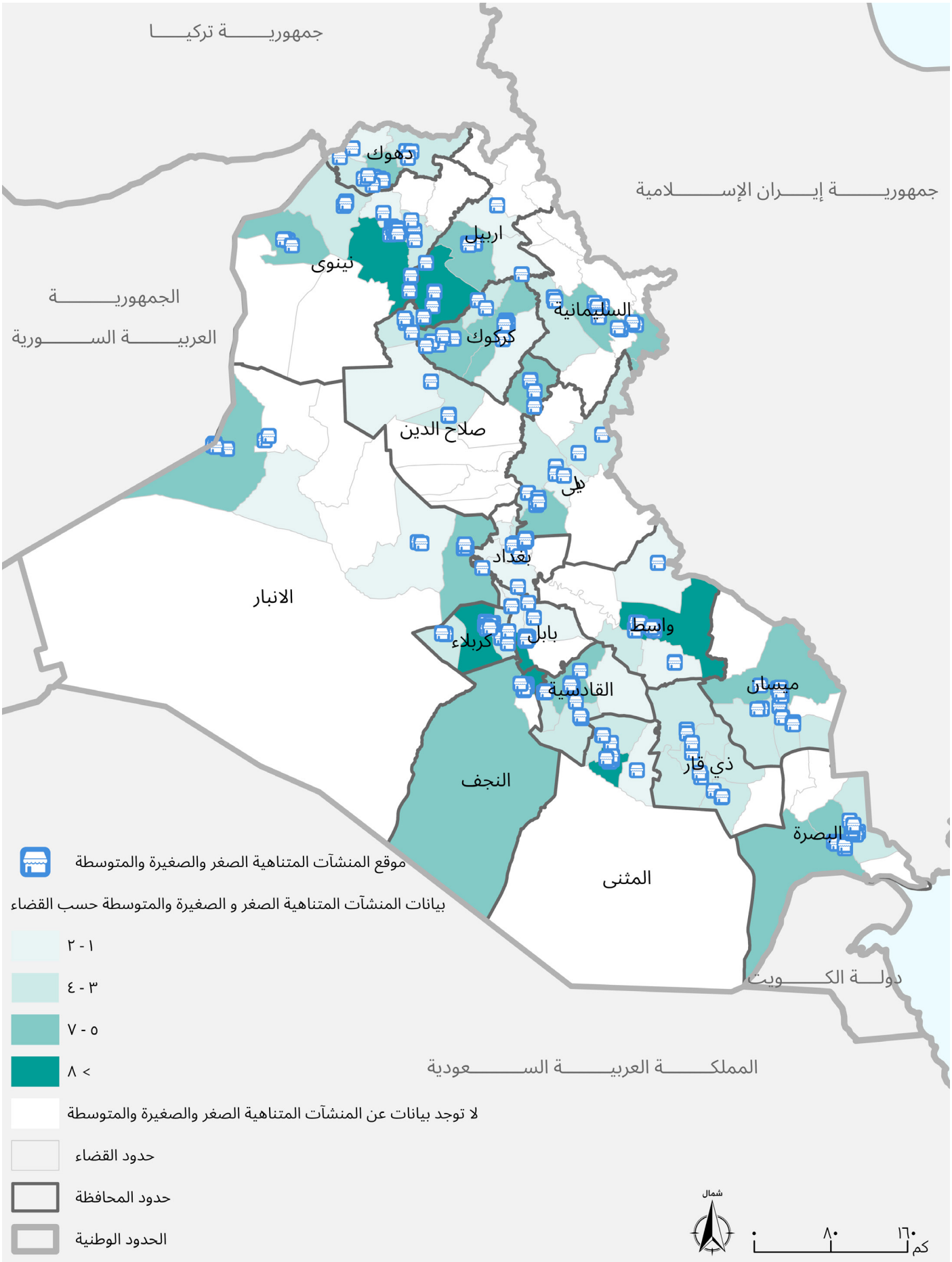

الجدول ٢. عدد أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر الذين شملهم التقييم، حسب جنس صاحب العمل ونوع النشاط التجاري

نوع العمل	انثى	ذكر	المجموع حسب الجنس
اجمالي ضمن نوع العمل	٨٩	١٨٨	٢٧٧
تجارة عامة	٦	٤٠	٤٦
زراعة	٧	٢٨	٣٥
منسوجات	١٧	٦	٢٣
خدمات	١٦	٦	٢٢
مطعم\كافيه	٦	١٥	٢١
صيدلية	٨	٥	١٣
تكنولوجيا	٢	١٠	١٢
بقالة\عارضة طعام	١	١٠	١١
تصنيع	٠	١١	١١
جملة	٠	١٠	١٠
بناء	١	٨	٩
اخرى	٢٥	٣٩	٦٤

الجدول ٣. عدد أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر الذين شملهم التقييم، حسب حالة الهجرة التي أبلغوا عنها

حالة الهجرة\النزوح بالنسبة للمالك[٢]	عدد الاعمال التي تم استبيانها
باقي	٢٠٨
عائد	٥٩
نازح	٨
غير معرف	١
هجرة اخرى	١
المجموع	٢٧٧

الجدول ٤: عدد أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر الذين شملهم الاستطلاع، حسب عدد الموظفين

عدد موظفي المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر	عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي شملها الاستطلاع
٠–٣ موظفين	١٥١
٤–١٠ موظفين	١٠١
١١+ موظف	٢٥
المجموع	٢٧٧

٢ المصطلحات المستخدمة في الاستبيان: الباقين :(الأشخاص من سكان المنطقة الذين ظلوا فيها دون أن يغادروها منذ عام ٢٠١٤)؛ النازحين داخلياً: (الأشخاص القادمون من أماكن أخرى والذين لجأوا إلى هنا منذ عام ٢٠١٤)؛ العائدين: (الأشخاص من سكان هذه المنطقة والذين غادروها منذ عام ٢٠١٤، لكنهم عادوا إليها منذ حينها)؛ المهاجرين الآخرين: (الأشخاص القادمون من أماكن أخرى والذين لا يُعتبرون نازحين داخلياً).

عيّنة المخبرين الرئيسيين (المخاتير)

الخريطة ٢: عدد المخبرين الرئيسيين الذين شملهم الاستطلاع، حسب القضاء

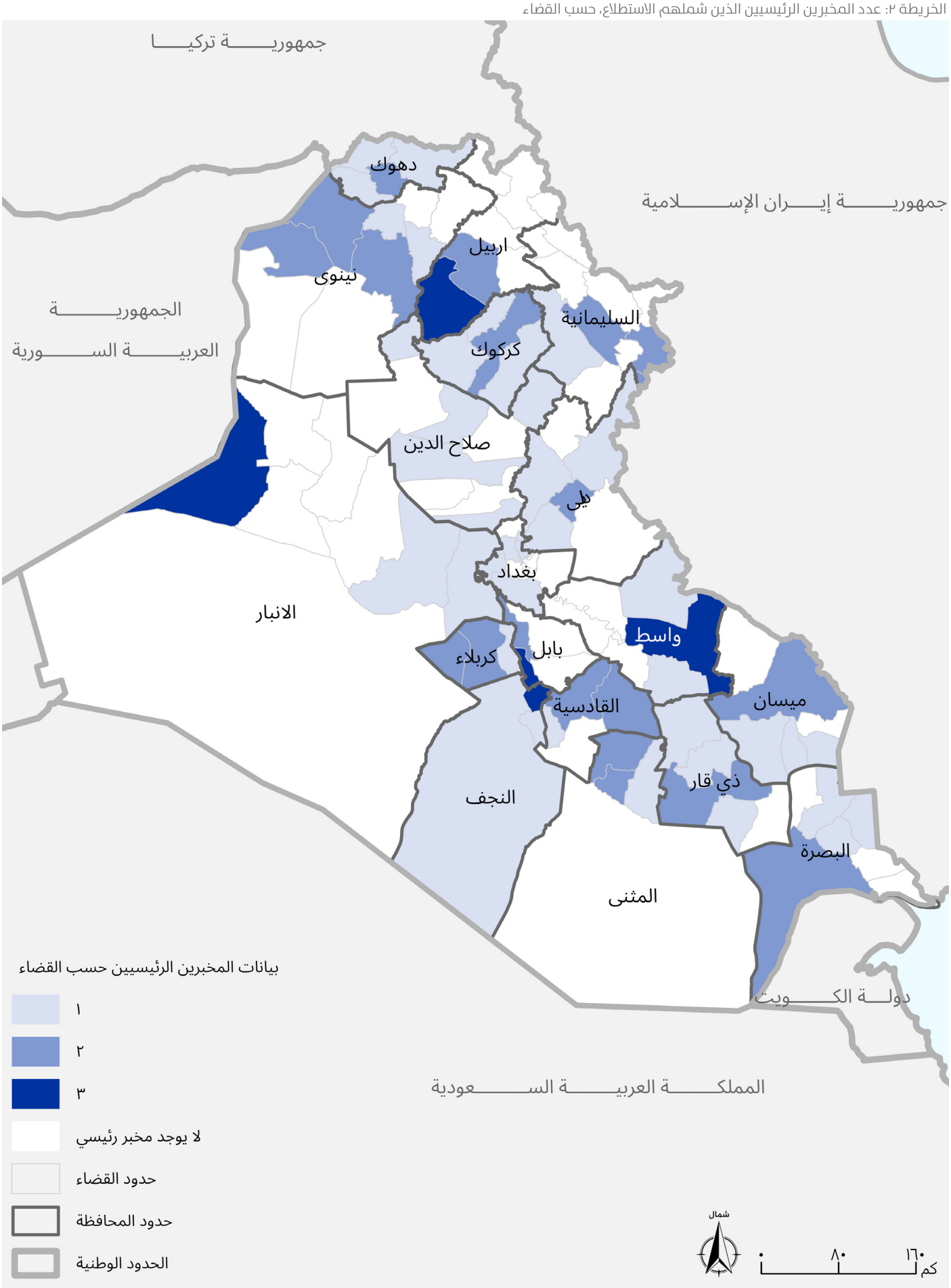

الجدول ٥. عدد المشاركين في التقييم من المستجيبين الرئيسيين، حسب المنطقة حضرية/ريفية

المحافظة	حضري	ريفي	شبه حضري	المجموع
نينوى	٣	٤	١	٨
واسط	٣	٢	٠	٥
كركوك	٤	١	٠	٥
اربيل	٤	١	٠	٥
القادسية	٤	١	٠	٥
صلاح الدين	٣	٢	٠	٥
المثنى	٢	٢	١	٥
الانبار	٣	٢	٠	٥
النجف	٢	٣	٠	٥
كربلاء	٣	٢	٠	٥
السليمانية	٣	٢	٠	٥
البصرة	٣	٢	٠	٥
ميسان	٣	٢	٠	٥
بابل	٤	١	٠	٥
ذي قار	٣	٢	٠	٥
بغداد	٣	٢	٠	٥
ديالى	٢	٣	٠	٥
دهوك	٥	٠	٠	٥
المجموع	٥٧	٣٤	٢	٩٣

الجدول ٦. متوسط العدد التقديري للأسر في كل مجتمع محلي حسب المحافظة (تقديرات المستجيبين الرئيسيين)

المحافظة	المجتمعات	متوسط عدد الاسر	اقصى عدد للأسر	أكبر عدد للأسر
نينوى	٨	١٢٤٤	١٢٠	٤٥٠٠
واسط	٥	٣٠٨٠	٩٠٠	٧٠٠٠
كركوك	٤*	٦٨١	٧٥	١١٤٩
اربيل	٥	١٢٦٨	١٥٠	٤٠٠٠
القادسية	٥	٢٣٦٠	١٥٠٠	٣٠٠٠
صلاح الدين	٤*	٧٢٨	٣٩٠	١٢٦٣
المثنى	٥	١٧٠٠	٥٠٠	٣٠٠٠
الانبار	٥	٣٤٨	١٥٠	٤٨٠
النجف	٥	٢٧٩٠	٥٠٠	٩٥٠٠
كربلاء	٥	١٥٨٧	٧١٣	٤٠٠٠
السليمانية	٥	١٣٢٧	١٥	٢٥٠٠
البصرة	٥	١٠٨٨	٢٥٠	٣٠٠٠
ميسان	٥	١١٢٦	٨٠	٢٦٠٠
بابل	٥	٣٥٨٠	١٥٠٠	٦٠٠٠
ذي قار	٥	١٥١٤	٧٠	٣٠٠٠
بغداد	٥	٥٧٣٧	٤٨٧	١٧٠٠٠
ديالى	٤*	٤٢٣	٤٥	١٠٠٠
دهوك	٥	٩٠٣	٦٥	٢٣٥٠

*عدد المجتمعات التي أبلغت عن أعداد الأسر.

الملحق

الجدول ١. تغير الأسعار حسب السلعة بين شهري شباط ونيسان/ أيار ٢٠٢٦

المادة\السلعة	متوسط شهر شباط ٢٠٢٦ (بالدينار العراقي)	متوسط أشهر نيسان/أيار ٢٠٢٦ (بالدينار العراقي)	النسبة المئوية للتغير
الطماطم (١ كغم)	٧٤٨,٩	١٨٨٠,١	٪١٥١,٠
الغاز(١٠ كغم)	٦٩٨٩,٢	١٤٠١٦,١	٪١٠٠,٥
الموز (١ كغم)	١٢٢٩,٠	٢٠٦٤,٥	٪٦٨,٠
البطاطا (١ كغم)	٦٧٧,٩	١٠٨٠,١	٪٥٩,٣
الباذنجان (١ كغم)	٧٣٩,٢	١٠٨٨,٧	٪٤٧,٣
الزيت النباتي (١ لتر)	١٩٤٨,٤	٢٨٤٧,٣	٪٤٦,١
الرز (١ كغم)	١٧٠٣,٨	٢٢٨١,٨	٪٣٣,٩
الطحين (٥٠ كغم)	٢٤٥٠٥,٤	٣١٩٦٧,٧	٪٣٠,٥
الصابون (٦ قطع)	١٧٢٠,١	٢٢٥١,١	٪٣٠,٩
البيض (٣٠)	٤٩٧٠,٤	٦٦١٠,٢	٪٣٣,٠
السكر (١ كغم)	١٢٥٢,٧	١٥٧٧,٧	٪٢٥,٩
الفاصوليا (١ كجم)	٢٠٣٨,٠	٢٥٢٩,٩	٪٢٤,١
الدجاج (كامل)	٥٧١٥,٤	٧٠٠٢,٧	٪٢٢,٥
لحم العجل (١ كغم)	١٧٦٢٣,٦	٢١٠٠٠,٠	٪١٩,٢
اجار العقار٣ غرف (شهريا)	٢٢٣٠٥٨,٨	٢٥٧٠٠٠,٠	٪١٥,٢
ربطة الخبز	٧٨١,٥	٨٩٥,١	٪١٤,٥
سيارة الأجرة (٥ كم)	٣٥٥٤,٨	٣٩٠٤,١	٪٩,٨
ربطة الصمون (خبز عراقي)	٨٣٤,٨	٩٢١,٢	٪١٠,٤
الديزل (١ لتر)	٤٤٩,٧	٤٩٢,٨	٪٩,٦
الوقود (١ لتر)	٥٤٣,٤	٥٥٨,٠	٪٢,٧

الجدول ٢. تغير الأجور اليومية حسب المحافظة بين شهري شباط ونيسان - أيار ٢٠٢٦

المحافظة	متوسط شهر شباط ٢٠٢٦(دينار عراقي\ يوم)	متوسط أشهر نيسان وأيار (دينار عراقي\يوم)	النسبة المئوية للتغيير
الانبار	١٥٠٠٠	١٥٧٥٠	٥,٠٪
البصرة	٢٥٠٠٠	٢٢٠٠٠	١٢,٠-٪
القادسية	٢٦٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٣,١-٪
المثنى	٢٥٠٠٠	٢٤٠٠٠	٤,٠-٪
النجف	٢٢٠٠٠	٢١٠٠٠	٤,٥-٪
السليمانية	٢٨٠٠٠	٢٣٠٠٠	١٧,٩-٪
بغداد	٢٦٠٠٠	٢١٠٠٠	١٩,٢-٪
ديالى	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠	٠,٠٪
دهوك	٢٨٠٠٠	٢٨٠٠٠	٠,٠٪
أربيل	٢١٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤,٨-٪
كربلاء	١٩٠٠٠	١٧٠٠٠	١٠,٠-٪
كركوك	٢١٢٥٠	٢١٢٥٠	٠,٠٪
ميسان	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٠,٠٪
نينوى	٢٢٥٠٠	١٨١٢٥	١٩,٤-٪
صلاح الدين	٢٥٠٠٠	٢١٠٠٠	١٦,٠٤-٪
ذي قار	٢٤٠٠٠	٢٩٠٠٠	٢٠,٨٪
واسط	٢٠٠٠٠	١٦٠٠٠	٢٠-٪
الوطنـي	٢٢٩٤١,٢	٢١٠٢٣,٣	٨,٤-٪

*تم استثناء بابل (بيانات الأجور غير متوفرة). المتوسط الوطني محسوب كمتوسط التغيرات النسبية على مستوى المجتمعات المحلية داخل كل محافظة، بدلاً من نسبة متوسطات الأجور على مستوى المحافظة

المنظمة الدولية للهجرة في العراق

iraq.iom.int
iomiraq@iom.int

مجمع بعثة الأمم المتحدة - ديوان 2
المنطقة الدولية، بغداد، العراق

@IOMIraq

© 2026 المنظمة الدولية للهجرة

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع، أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، إلكترونية كانت أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو غير ذلك، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر.